

# النظم السياسية في الوطن العربي ودول الجنوب

إعداد

أ.م.د.

ناظم نواف ابراهيم

أستاذ النظم السياسية والسياسات العامة

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

المرحلة الثالثة ( صباحي + مسائي )

٢٠١٦ - ٢٠١٧

بغداد العراق

# تمهيد الإطار المفاهيمي

## النظم السياسية:

تتكون النظم السياسية من مجموعة من القواعد القانونية، والأسس الدستورية والبنى السياسية، والتي من خلالها تتوضح إرادة أي سلطة، ومن السلطة تستمد الدولة بقائها واستمرارها.

**وموضوع دراستنا:** النظم السياسية في الوطن العربي، وزرع على الشكل الآتي، حيث مهدنا له، بمقدمة، وستة فصول، تليها الخاتمة، معززين ذلك بدراسة الدساتير والمؤسسات السياسية، والأحداث والإجراءات القانونية لممارسة العمليات السياسية، إذ أغنينا الدراسة بحديث مفصل عن توزيع السلطات السياسية، ومهامها الدستورية المؤثرة في الشؤون السياسية العامة لموضوع الدراسة.

## أهمية دراسة النظم السياسية في الوطن العربي:

إنّ النظم السياسية بتعريفها الموجز: يقصدُ بها أشكال الحكومات المختلفة، والتي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية.

فقد كانت دراسة النظم السياسية في مراحلها الأولى، تقتصرُ على شكل وتوزيع السلطات، ونوع الحكومة، ولا تتعدى تلك الدراسات نشاطات السلطات بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ضوء ذلك، تطور الاهتمام بدراسة النظم السياسية في الوطن العربي، وغيرها من الأنظمة السياسية في العالم. فأصبحت تلك الدراسات تهتم بدراسة تلك المنظمات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، وجميع الجماعات والتجمعات التي تسهم في التأثير سلباً أو إيجاباً في

النظام السياسي، بصورة علنية أو سرية، سواء أكانت أحزاب سياسية أو منظمات أو جماعات ضغط... وغيرها.

كما أن دراسة النظم السياسية لم تعد تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل امتدت الى تحليل أسلوب عملها، وإبراز دورها عملياً وواقعياً، ومكانتها الحقيقية في داخل المجتمع لكل نظام سياسي.

كذلك فإن لكل نظام سياسي أسس يقوم عليها، وخلفية تاريخية يرجع إليها، وقاعدة حضارية وثقافية يستند إليها، وتطور اقتصادي يؤثر سلباً أو إيجاباً في المعطيات الروحية والمادية لذلك النظام.

نظرياً يمكن القول: بأن عالماً مدار ومحكوم بواسطة تعايش وتواجد عدة أنظمة مجتمعية، وأن لكل منها ذاتية محددة، بحيث يعمل كل نظام من هذه الأنظمة على حده، وهنا يطرح السؤال

**: ماذا نعني بالنظام السياسي؟**

## تعريف النظام السياسي :

أنبرى عدد من المختصين في وضع تعريف للنظام، وسنذكر بعض هذه التعاريف بالشكل الآتي:

### ١ - تعريف النظام :

بحسب " لايبير " يعرف النظام بأنه : " مجموعة عناصر لأي شيء، وكل عنصر يمكن أن يوجد بشكل أو بحالة مختلفة ". وإذا كانت التبدلات في الحالات الموجودة تبدو في شكل يمكن قياسها، فإن العناصر والمبادئ الأساسية يمكن اعتبارها ظواهر متبدلة.

ويُعرف " موريس دوفرليه " النظام بأنه " نموذج معين لتنظيم ما "، وأن أي نظام له علاقة بالأنظمة الأخرى، يتعايش معها، ويتأثر ويؤثر فيها.

### ٢ - تعريف النظام السياسي :

يعني بالنظام السياسي أنه " مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان قائم بذاته، تديره سلطة سياسية "، وهو أحد أنظمة المجتمع الأخرى، كالنظام الاقتصادي، والقانوني، والثقافي... الخ.

وبحسب الأستاذ " إبراهيم درويش "، فإن النظام السياسي يعني : " مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي، الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، فحولها الى سلطات مقبولة بين الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية ".

أما بالنسبة إلى " روبرت داهل " - أمريكي الأصل - فقد عرف النظام السياسي بأنه : " أي نمط دائم من العلاقات الإنسانية، ينطوي إلى حدٍ مهم على قوةٍ أو سلطةٍ أو حكم " . هذا وينظرُ " **Almond colmin** " للنظام من خلال التفاعلات المتواجدة في المجتمع المستقل، والتي يقدم - المجتمع - من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف ( داخله وخارجه ) بواسطة استخدام القوة الشرعية، أو التهديد باستخدامها...

وقد عرف " **Max weber** " - عالم اجتماع ألماني - النظام السياسي بأنه : " النظام الذي يضمنُ تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود بصورةٍ مستقرةٍ، وبواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئةٍ إداريةٍ دائمةٍ " .

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تعريف النظام السياسي بأنه : مجموعة القواعد المكتوبة أو العملية، التي تحكم جماعة ما، في وقتٍ ما، وبلد معين، وهو مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل السياسية التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة، وتنظيمها في هيئةٍ اجتماعيةٍ معينةٍ، وأخيراً النظام السياسي يعني ( نظام الحكم ) .

## ❖ ماهي عناصر النظام السياسي ؟

### يتألف النظام السياسي من الآتي :

التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي، ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمدُ عليه، وتفاعل هذه العناصر يجعل منها ( نظاماً )، لا مجرد عدد من الأشياء التي تجمعها المصادفة، ولا تصل بعضها ببعض أية علائق، وفي الوقت نفسه، يؤلف كل عنصرٍ من هذه العناصر نظاماً فرعياً من النظام السياسي.

كما يمكن أن تُعد من عناصر النظام السياسي : مؤسسات الحياة الاجتماعية، والجماعات والقواعد والوظائف والأدوار التي تتفاعل والإدارة السياسية تفاعلاً وثيقاً.

## ❖ خصائص النظام السياسي ؟

### يتميز النظام السياسي بعدة خصائص أهمها :

**أولاً :** إن النظام السياسي يتمتع بالاعلوية : أي أنه يملك السلطة العليا في المجتمع؛ لذلك لا بد من الالتزام بقراراته من قبل المجتمع برمته، وأهم وظائفه الرئيسية في تعبئة الطاقات لتحقيق أهداف المجتمع.

**ثانياً :** يتمتع النظام السياسي باستقلالٍ ذاتي نسبي : إذ تحكم العلاقات الواقعة ضمنه قواعد خاصة، قانونية وسياسية.

**ثالثاً :** إن تأثير النظام السياسي أكثر فاعلية، مقارنة بالأنظمة الأخرى، ويصدر هذا التأثير من احتلال النظام للسلطة العليا، وبالتالي قدرته على تنظيم طاقات المجتمع.

**رابعاً :** أنه يتفاعل والأنظمة الأخرى في المجتمع.

## ❖ ماهي وظائف النظام السياسي ؟

يمكن تحديد الوظائف الرئيسية للنظام السياسي بالشكل الآتي :

- ١ . تحديد أهداف المجتمع ومهامه.
- ٢ . تعبئة طاقات المجتمع.
- ٣ . توحيد أو دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع.
- ٤ . مطابقة الحياة السياسية، كما هي، وممارسة القواعد السياسية والقانونية الرسمية، أي إضفاء الشرعية على الحياة السياسية نفسها.

وفي رأي " سبيرو "، أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، تكمن أهداف الأنظمة السياسية جميعاً في خلق الإستقرار في كافة المجالات ( السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية... الخ ) بكل فاعلية وكفاءة ومرونة، فإذا عجز النظام السياسي عن إنجاز واحد منها أو جميعها؛ لم يعد نظاماً وفقاً لمقاييس الأنظمة السياسية الصحيحة، وهنا لن يحافظ على وجوده، وبالنتيجة يسعى أعضائه الى إيجاد البديل، من خلال السعي الى الاتحاد مع آخرين في أنظمة سياسية تحلّ معضلاتهم، ومواجهة كل ظرفٍ يهدد استقرار البلد.

## طبيعة العلاقة (الفرق) بين النظام السياسي والدولة

تُعد الدولة مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وتمارس الدور الأساسي فيه، ويضمّ النظام السياسي العديد من المؤسسات بضمنها الدولة. والفرق الأساسي بين النظام السياسي والدولة، ينطلق من خلال المؤسسات السياسية التي يضمها.

فالنظام السياسي لا يضم هيئات الدولة حصراً، ( التشريعية، والتنفيذية، والقضائية )، بل كذلك مؤسسات وتنظيمات سياسية أخرى، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، وتكون علاقة الدولة بالنظام السياسي هي ( علاقة الجزء بالكل ).

وتستخدم الدولة في المجال السياسي بمعنيين : معنى واسع وآخر ضيق **بفهي المعنى الضيق :** الدولة تُعد إحدى مؤسسات النظام السياسي، وتمتلك وسائل وأساليب القسر ( القوة )؛ من أجل فرض الطاعة والولاء لتنفيذ أوامرها.

**أما المعنى الواسع للدولة :** الدولة هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله، وفي هذا المعنى : يستخدم مفهوم الدولة مرادفاً للنظام السياسي، فإذا ما قلنا ( الدولة العراقية ) أو ( الدولة الصينية ) - مثلاً - . فإننا نريد القول في هذا المعنى ( النظام السياسي ) لكلا البلدين ... وغيرها.

ويُعد النظام السياسي أوسع وأشمل من نظام الحكم؛ وذلك لوجود الكثير من الأنشطة السياسية تُمارس خارج المؤسسات الحكومية، ممثلة بنشاط الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصالح، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني، والتي تقف حالة وسط بين الدولة والمواطنين، وعليه تُعد هذه المؤسسات جزءاً من النظام السياسي، وليس جزءاً من الدولة. وفقاً لذلك نصل إلى نتيجة مفادها من أن النظام السياسي أوسع من مفهوم الدولة.

في دراستنا هذه، لسنا بصدد استعراض الواقع العربي على أنه كتلة واحدة، أو أنه أمة موحدة، أو دراسة العوامل التي تساعد في توحيد البلدان العربية التي تنتمي للمنظومة العربية، ولكن سنتناول الدراسة الأنظمة السياسية في الوطن العربي بشكل عام، دون البحث في خصوصيات كل نظام سياسي عربي.

ما يهمننا هنا، التركيز البحث في الجانب التنظيمي، والمؤسسات التي تتكون منها الدولة. ثم ذكر أهم الخصائص والسمات التي المشتركة، والتي تُعد القاسم المشترك لمعظم الأنظمة السياسية في الوطن العربي. ومن ثم دراسة أنواع النظم السياسية بشكل عام، مع ذكر بعض الأمثلة المناسبة دون البحث في استعراض جميع الأنظمة السياسية في الوطن العربي؛ لأن ذلك يتطلب المزيد من الجهد والوقت لاستعراض جميع الأنظمة السياسية.

ولكي نركز على الأسباب الكامنة وراء تخلف بعض النظم السياسية العربية سياسياً واقتصادياً؛ فإن ذلك يتطلب منا استعراض هذه العوامل، والتي قد تكون سبب تخلف هذه النظم من خلال بُعدين هما : الاجتماعي والاقتصادي .

وهذا يتطلب دراسة المسائل المغيبة ( المعطلة ) في معظم النظم السياسية العربية، كمسألة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، لاسيما أن أغلب الدساتير العربية، قد نصت على هذه المسائل المهمة، والتي لها الأثر الفاعل في استمرار وديمومة التداول السلمي للسلطة السياسية، والتي تُعد جوهر الاستقرار السياسي في أي بلد.

وأخيراً، سنبحث في بعض الأنظمة السياسية في الساحة العربية، بدءاً من المشرق العربي ممثلة بـ ( سوريا والأردن، وفلسطين )، مروراً بالأنظمة الموجودة في الخليج العربي، وإنهاءً بالمغرب العربي ممثلة بـ ( تونس، والمغرب، وموريتانيا )، لتكون نماذج للدراسة.

## الفصل الأول

### السمات المشتركة للنظم السياسية العربية

سنتناول تلك السمات بالشكل الآتي:

**المبحث الأول:** السمات المشتركة للمجتمع العربي.

**المبحث الثاني:** السمات المشتركة للنظم السياسية العربية.

**المبحث الثالث:** أنواع رئاسة الدولة في الوطن العربي.

## المبحث الأول

### السمات المشتركة للمجتمع العربي

هناك عدد كبير من الأبحاث النظرية، الأجنبية منها والعربية على حدٍ سواء، كانت وما زالت تُسهب في وصف المجتمع العربي، معتبرة إياه في غالبيتها، أنه فسيفسيائي متنوع، يتألف من جماعاتٍ متنافرةٍ ومتنافسةٍ، وأنه متخلف يرفض الدخول في مرحلة العولمة. أو أنه ديني سلفي في توجهاته ومنطلقاته، أو أنه قبلي تُهيمن عليه الجماعات القرابية ( المحسوبية ) الأبوية الاستبدادية، فضلاً عن الصراع بين الحضر والبدو، أو بين الطبقات أو العائلات الحاكمة، أو بين الجماعات الطائفية والعرقية والمذهبية أو القومية... الخ.

وعليه يمكن وصف المجتمع العربي المعاصر، بأنه تاريخياً كان وما يزال يقوم على ما يأتي:

١ - إنه يعيش حالة إنتاجية تجارية - زراعية متمركزة حول العائلة يوافقها ظهور نظام ريعي في البلدان المنتجة للنفط .

٢ - يعاني المجتمع العربي من حالة التخلف والتبعية؛ أثر اندماجه في النظام العالمي الرأسمالي. وقد تفاقمت التبعية في زمن العولمة.

٣ - شديد التنوع في بُنيته، وانتماءاته الاجتماعية.

٤ - مجتمع أبوي يُعاني النزعة الاستبدادية على مختلف المجالات.

٥ - مجتمع مرحلي - انتقالي - تراثي تتجاذبه الحداثة والسلفية.

٦ - يتسم المجتمع العربي بالشخصانية في علاقاته الاجتماعية.

٧ - أنه تعبير في توجهاته، وإن كانت له محرّماته ومكبوتاته الصارمة.

**أولاً:** يمكن وصف المجتمع العربي المعاصر بأنه تجاري - زراعي. يتمركز في تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي حول العائلة، والعلاقات الوشائجيها تزال شبه رعوية في العديد من المناطق البدوية والريفية. ويعيش المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، في مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية. وبالتالي في مرحلة ما قبل الحداثة وما بعدها، والتي تعيشها أوروبا واليابان وأمريكا.

أيضاً النظام الاقتصادي العربي، ما يزال مُتعددًا في أنماط إنتاجه، إذ تتعايش فيه مختلف وسائل الإنتاج ونظمها. فهو شبه إقطاعي، لاسيما إن العائلات الحاكمة تُهيمن على السلطة، ومصادر المال والثروة. وكذلك شبه رأسمالي، وشبه برجوازي يجمعُ بين ما بعد الإقطاعية وما بعد الرأسمالية، وبين الملكية الخاصة وملكية الدولة والعائلات الحاكمة، وبين وسائل الإنتاج التقليدية والحديثة.

فليس النظام العربي نظاماً إقطاعياً أو رأسمالياً أو اشتراكياً، بل أنه نظام مركب يجمعُ بين الملكية العامة والملكية الخاصة... وما تزال العائلات، لا الشركات الكبرى والمؤسسات، هي التي تُشكل مركز وعصب الإنتاج الاقتصادي.

وإن معظم المجتمع العربي في المشرق والمغرب العربي، لا يزال بدائياً مركنتيلياً كما كان بعضه الآخر، وما يزال الى حدٍ بعيدٍ زراعياً بالدرجة الأولى مثل ( المغرب ومصر، والسودان وسوريا، والعراق واليمن ).

وتكونت في النصف الثاني من القرن العشرين المجتمعات الريعية المنتجة للنفط، وأصبحت تعتمدُ عليه كلياً؛ الأمر الذي أنتج الفروقات والفجوات الكبرى بين البلدان العربية الغنية والفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء داخل كل بلدٍ عربي .

أما بالنسبة الى الصناعة، فقد كانت في مُختلفِ البلدان العربية تقتصرُ على الصناعات الحرفية والمواد الاستهلاكية التحويلية ( المواد الغذائية، المشروبات والمنسوجات )، وأصبحت في بعضِ البلدان استخراجية ( النفط، والغاز والفوسفات... وغيرها ). وبدائية تُعاني التبعية للخارج، لاسيما في مجالات تأمين المواد الغذائية والتكنولوجية المتطورة، وهنا يصبح من السهل في زمن العولمة مُحاصرة أي بلد عربي لا يتفق والمصالح الغربية، وجعله خاضعاً أو تابعاً للجهات الغربية - الأجنبية - بعد أن كان يهدفُ الى الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة الشاملة.

ولابدَ من الإشارة الى أن النشاط الإقتصادي كان وما يزال الى حدٍ كبيرٍ يتمحور حول العائلة، ويتصفُ بالمحسوبية والقرابة والمحلية والزبائنية، وإبتعاده عن العالمية.

وفقاً لذلك كان للنظام الإقتصادي آثار كبيرة لترسيخ الطائفية والولاءات الفئوية والحزبية، بما في ذلك العصبية العرقية والقبلية والتي يعتقد البعض أنها ترجع للتنشئة الثقافية والدينامية التاريخية، متناسين جذورها الاقتصادية والاجتماعية السائدة حتى الوقت الحاضر...

**ثانياً:** يُعاني المجتمع العربي من حالة التخلف والتبعية؛ أثر اندماجه في النظام العالمي الرأسمالي، ورسوخ بُنية هرمية مُتعددة التراتب، وفقاً لذلك أخذ المجتمع العربي يُناضل ويُكافح بوسائله الخاصة؛ للتحرر من هيمنة الاستعمار بأشكاله العنيفة والخفية، ومن هيمنة العائلات الحاكمة والنُخب الاقتصادية لتنمية موارده الإنسانية باستقلالية عن القوى المتحكمة والمسيطرة على حياة المجتمعات وتقرير مصيرها...

ومن بين ظواهر التخلف الرئيسة التي تُعانيها المجتمعات العربية ما يأتي:

- أ- ظاهرة التبعية.
- ب- ظاهرة البنية الطبقيّة والهرمية ( الفقر وتزايد التفاوت الطبقي ).

**أ - ظاهرة التبعية:** إن اندماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي الأوربي، خلال القرن التاسع عشر؛ قد حوله الى مجموعة من بلدان الأطراف أو الهامش المرتبط ببلدان المركز الصناعي أو التكنولوجي المتقدم، ومرحلة الثورة الإعلامية والهيمنة الكونية.

وقد فرض النظام العالمي ما يُعرف بنظام توزيع العمل الخاص، بحيث تنتج بلدان الأطراف المواد الخام ( كالقطن والقمح ) في السابق، أو ( النفط، والغاز ) في الوقت الحاضر، فيما تنتج بلدان المركز ( التكنولوجيا، والبضائع الصناعية ) وغيرها.

وقد أتصفت العلاقات بين المركز والأطراف، بغياب التوازن والتساوي، وليس على أساس التعاون الصحيح ( الحر ) بين مجتمعات يحترم بعضها الآخر، وتأخذ المصالح المتبادلة كمعيار لمنهجها في الحياة. وقد تحكمت بهذه العلاقات الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات، والتي عمدت الى تحويل الأرباح الى صالح المركز، وإجبار دول الأطراف على اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية لا تخدم مصالح شعوبها، بل تخدم مصالح المركز.

**ب - ظاهرة البنية الطبقيّة والهرمية ( الفقر وتزايد التفاوت الطبقي ) :** لا بد من الإشارة الى أنه لا توجد فجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة ( الفقيرة ) فحسب، بل أن هذه الفجوات تزداد إتساعاً وعمقاً، ففي الوقت الذي يمتلك العرب ثروات ضخمة ( بشرية ومادية )، إلا أنه تسود حالة من الفقر الساحق في الشعب العربي؛ بسبب البنية الطبقيّة الهرمية، والتي تحتكر فيها القلة السلطة، وتُهيمن على ثروات البلاد، ذا يُعاني الشعب العربي حالة التبعية الداخلية شبيهة ومتممة للتبعية الخارجية، من خلال ممارسة مختلف الأنواع والطرق للاستغلال والهيمنة والفقر والعنف والفساد والإذلال اليومي، وعليه يُعاني الشعب تبعية مزدوجة، إذ يُهيمن الغرب على الكثير من البلدان العربية بمساعدة الطبقات والعائلات الحاكمة، والتي تُهيمن بدعم وحماية بعض الدول الغربية ( التابعة لها ) على الطبقات الفقيرة والكادحة في البلدان العربية.

**ثالثاً :** المجتمع العربي شديد التنوع في بُنيته وانتماءاته الاجتماعية : يتصف المجتمع العربي بالتعددية في تركيبته الاجتماعية، أو شديد التنوع من حيث الانتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والقومية والجهوية المحلية. وبحسب البيئة والأقليم ونمط المعيشة ومستواها، والنظام العام والوضع الاقتصادي والموارد الطبيعية والأزياء، واللهجات والتجارب التاريخية وبعدها وقربها من المجتمعات والحضارات الأخرى. وقد تركّز اهتمام المستشرقين على هذه التعددية الاجتماعية وبالغوا في اهتماماتهم بها، من منظور مصالحهم وحضاراتهم ومجتمعاتهم؛ لذلك صوروا المجتمعات العربية وبقية شعوب الشرق الأوسط، على أنها مجتمعات فسيفسائية ( متنوعة ) في تركيبتها وهويتها.

ومن أجل البحث في طبيعة التنوع أو التعددية الاجتماعية في المجتمع العربي، نرى تحليله باعتماد نموذج منهجي ذي بُعدين أساسيين. على أن نُوجَل البحث في الانقسامات الطبيعية التي لا يمكن فصلها عن بقية الانقسامات الاجتماعية الأخرى...

### وهنا يمكن تصنيف المجتمع العربي وفقاً لتنوعاته وتركيباته الاجتماعية وبالشكل الآتي :

١ - تُصنّف المجتمعات العربية من حيث شدة تنوع انتماءاتها القبلية، والدينية والطائفية والعرقية وغيرها من الجماعات، ومدى الانسجام القائم بينها، وبحسب موقعها التاريخي في امتدادٍ صيروري متدرج يقع في أقصى أحد قطبيه، ما يمكن تسميته المجتمع الشديد التجانس، ويستوجب أن يكون التضامن والولاء للمجتمع أو الأمة. كما يقع في أقصى قطبه الآخر المقابل، ما يمكن تسميته، المجتمع الفسيفسائي الشديد التفسخ، ويغلب فيه الولاء للجماعات، ويتوسط هذين القطبين ما يُسمى بالمجتمع التعددي، الذي يُوازن بين الولاء للجماعات والولاء للمجتمع، أما البعض الآخر من المجتمعات يكون أقرب إلى حد ما من المجتمعات النموذجية الثلاثة منها إلى غيرها.

٢ - ممكن أن نُحلل طبيعة العلاقات القائمة بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع من حيث درجة ميلها إلى النزاع، والمتمثل بتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة المجتمع، وبالنتيجة تسود حالات التوترات والاختلافات والتجاذبات السياسية، ومن ثم الحروب الأهلية في ظل ظروف يشوبها الفساد والإرهاب وأجواء متشابكة ومعقدة داخلياً. أو ميلها إلى التعايش المتمثل بالتمسك بالهوية الخاصة، والتعاون نوعاً ما في إطار المجتمع. وأخير الميل نحو الانسجام والانصهار المتمثل بتغليب الهوية المجتمعية أو القومية على الهويات الفرعية الفئوية، والتقليل من أهمية الفروق والتمييزات فيما بينها، ومكافحة التمييز بين شرائح المجتمعات كافة.

لذلك عندما يتم النظر إلى طبيعة العلاقة بين البُعدين الأول والثاني والتداخل بينهما، أي بين درجتي التنوع والانصهار، يمكننا أن نستنتج أن عملية الانسجام والانصهار تسود في المجتمع المتجانس، فيما تسود حالة التعايش في المجتمع التعددي، وتسود عملية التراوح بين النزاع في الأزمات والتعايش في المجتمع الفسيفسائي. بعبارة أخرى، نجد أن العلاقات بين البُعدين المذكورين، بأن المجتمع المتجانس يكون التجانس نسبي وليس مطلق. أما بالنسبة للعلاقات بين الجماعات وليس من حيث التكوين الطبقي هو المجتمع الذي تنصهر فيه اجتماعياً وثقافياً فنتوحد الهوية الخاصة والعامة في هوية موحدة مشتركة وجامعة. أيضاً تسود في مثل هذا المجتمع عملية الانصهار وينشأ فيه نظام مركزي مُهيمن، ونظام تربوي موحد، بحيث من السهولة الوصول فيه إلى نوع من الإجماع حول القضايا المهمة الأساسية المرتبطة بمصير الأمة، وعلاقتها بالعالم الخارجي.

**رابعاً :** يتصف المجتمع العربي تقليدياً بالأبوية أو البطركية والنزوع الى الاستبداد على مختلف المستويات.

يُعاني الإنسان في المجتمعات العربية من سلطوية واستبدادية الأنظمة السياسية السائدة وأزمة في المجتمع المدني، ويُرجع البعض الكثير من الفوضى والأمراض الاجتماعية والانهازات العربية الى التركيبة الاجتماعية الخاطئة ( البطركية ) وهيمنة السلطة الأبوية وليست العائلة فحسب، بل في مختلف مجالات التربية والتعليم والعمل والدولة.

وتتضح نزعة الهيمنة والاستبداد على مستوى العائلة في أساليب التنشئة الاجتماعية، حيث تكون الشخصية البطركية من أبرز ركائزها في النظرة الدونية للمرأة، وقد أصبح تحريرها شرطاً لتحرير المجتمع من تخلفه واستبداده، وكذلك من سمات المجتمع الأبوي هو في سيطرة الأب على العائلة، إذ يُعد الأب المحور الذي تنتظم حوله الأسرة ( العائلة ) بشكلها الطبيعي والوطني؛ لذا تكون العلاقة بين الأب وأبنائه وكذلك بين الحاكم والمحكوم هي علاقة هرمية،

فإرادة الأب في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة. ويتم التعبير عنها في العائلة والمجتمع بنوع من الاجتماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع.

بحسب هذا المنظور يكون المجتمع العربي بمجموعه مجتمعاً بطركياً، ذا نمط خاص من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، سابق للرأسمالية، ونمط معين من التفكير والعمل سابق للحدثة.

أما ظاهرة الدولة التسلطية، يرى البعض أنها تنطبق على المنطقة العربية بأكملها، وربما على نطاق واسع للعالم الجنوبي جميعه، وتُعرف الدولة التسلطية بأنها ( الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة، كالإقطاعية، والسلطانية، والبيروقراطية، وتسعى الى احتكار مصادر القوة والسلطة في البلد، وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة ).

ومن خصائص الدولة التسلطية، هيمنتها على القطاع الاقتصادي وإحاقه بها، أما عن طريق التأمين، أو توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة على الحياة الاقتصادية، ثم تعتمد في شرعيتها على أساليب العنف والفساد والإرهاب، أي استخدام القوة السافرة تحت غطاء القانون والدولة.

لذلك نجد أن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة في البلاد، لا تشجع ولا تفسح المجال لاشتراك كافة النخب وشرائح المجتمع في مختلف النشاطات الإنسانية من اجل المساهمة في تنمية واستقرار البلاد. وبالتالي في صنع القرار وتحقيق المصير، بل على العكس من ذلك سوف يحصل، بل إنها تعتدي على حقوقه الإنسانية المتعددة، وتساهم في تعطيل دوره، في تحسين أوضاع الإنسان العربي، وتجاوز حالة التخلف والتبعية، فيصبح الإنسان العربي كائن عاجز مغلوب على أمره، مرهق بمهمات تحقيق وتأمين حاجاته اليومية، ومنشغل عن قضايا الكبرى.

أما مسألة الإنقياد للسلطة فأنها تنقسم الى شقين: الأول الامتثال الطوعي، والثاني الامتثال القسري. حيث يقوم الامتثال الطوعي عند الاضطرار، والامتثال الاستبطني، الذي يقوم على قناعات داخلية نتمسك بها، بغض النظر عن حضور السلطة أو غيابها، وفقاً لهذا إن السلطة القمعية السياسية منها والاجتماعية والتي تؤدي الى حدوث امتثال قسري، لا امتثال استبطني،

ويؤدي ذلك بدوره الى حصول حلقة مفرغة من السلطات السافرة ينجم عنها امتثال قسري يشكل مبرراً لمزيد من التسلط والاستبداد.

**خامساً :** يمكن أن نصف المجتمع العربي بأنه مرحلي - انتقالي - تراثي تتجاذبه الحداثة والسلفية.

إن المجتمع العربي ما يزال يمر في مرحلة انتقالية منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر في أواخر القرن العشرين، فهو تراثي في ثقافته التي ترجع الى ما قبل ظهور الإسلام، الذي تسبب بتوسعها وانتشارها وتفاعلها مع ثقافات العالم الآخر، المعروفة أيضاً بقدمها ورسوخها في بلدان الوطن العربي في تاريخه المعاصر، ولأنه مجتمع تراثي يمر في مرحلة انتقالية؛ كان وما يزال موزعاً بين أفكار ومفاهيم وتقاليد عالمة القديم وعالمة الحديث ( المعاصر ) وما بين كيف سيكون في المستقبل؛ لذا فهو يعيش في حالة عدم استقرار وتأزم مستمر. فيعيش صراعاً ( مريراً ) تتجاذبه قوى الوعي التقليدي، وقوى الوعي الحداثي ( المنفتح ) وقوى اليمين وقوى اليسار، والقوى التقدمية، والقوى الرجعي، والقوى العلمانية، والقوى الثيوقراطية الغيبية ( الدينية )، وقوى الماضي والحاضر والمستقبل وغيرها.

**سادساً :** يتسم المجتمع العربي بالشخصانية في العلاقات الاجتماعية، على هذا الأساس يتم تغليب مفهوم الجماعة على الفرد كما على المجتمع، ومن المعلوم أن الولاء للجماعة غالباً ما يتعارض مع الولاء للمجتمع والأمة. وأن كثيراً ما يتم الحساب على أساس الجماعة في تشكيل الوحدة المتداولة في العلاقات والالتزامات الاجتماعية، كما أنها تشكل ( الجماعة لا الفرد ) الى حد كبير النقطة المركزية في تنظيم النشاطات الإنسانية والاقتصادية. باعتبار الجماعة الأهم في نسيج العلاقات والنشاطات المختلفة، وأيضاً العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي لا تزال في غالبيتها علاقات أولية " Primary Group Relations " أي علاقات شخصية، تعاونية حميمية، ووثيقة نوعاً ما، مشحونة بالعواطف، ويستمد منها الفرد اكتفاءً وطمأنينة نفسية. ولأن الجماعة علاقاتها وطيدة، لذا تكون الصداقة والمحبة في حالة التزام كبير، ويكون العداة والعنب عند التخلي عن تلك الالتزامات التي تنبثق من روح الجماعة. وتتعارض العلاقات الأولية مع العلاقات الثانوية " Secondary Group Relations " السائدة في المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعة والحداثة معاً، فيما يُسمى العصر التكنولوجي - لاسيما ذات الأنظمة الرأسمالية - . وهي علاقات لا شخصية رسمية، تعاقدية، تقتصر على جوانب ومهام محدودة، تنافسية في كثير من الأحيان، دون الإلتزام بالآخر، فيستمد الفرد اكتفائه الذاتي ليس من العلاقات الشخصية الحميمة، بل من إنجازات عمله، وإظهار نفوذه الواضح ومن مقتنياته بالدرجة الأولى.

**سابعاً :** المجتمع العربي تعبيرى فى توجهاته، و عفوى فى ثقافته...

إن المجتمع العربى تعبيرى و عفوى فى توجهاته الثقافية، وأن تكُن له مكبوتاته ومحرماته، التى يتخوف الناس من التحدث حولها علناً، لاسيما فى مجالات الدين والسياسة والجنس.

ما نقصده بالنزوع التعبيرى فى الثقافات العربية: هو أن الأفراد والجماعات يعبرون عن أنفسهم تعبيراً عفويماً قد يكون بأسلوب مهذب أو سلبى ( شراسة ) وفقاً للظروف ولاسيما ما يرتبط بمشاعر المحبة والحزن والرضا والتفاؤل أو التشاؤم والانسجام والنفور. مما يوحي بنزوع نحو العاطفة أكثر منه نحو العقلانية فى التعامل مع الأحداث.

وقد يأتى هذا التعبير فى بعض الحالات من دون تدقيق منهجى يربط بين المسببات والنتائج بحسب خطة مدروسة، ومن دون الكثير من الكبت والرقابة. وقد ينتج عن ذلك القيام بالكشف عن مكنونات يكون من الأفضل عدم التصريح بها، أو أن نكبت ما قد يكون من الأفضل الإفصاح عنه، وإذا ما حللنا هذه الظاهرة من منظور العلاقات الأولية وعلى صعيد أعمق قد يكون من بين الأسباب لهذه النزعة التعبيرية من منظور العلاقات الأولية، أو الرغبة بتعزيز مثل هذه العلاقات الشخصية.



أيضاً من المهمات الرئيسية للدستور في الدول الحديثة، إقامة التوازن بين مقتضيات السلطة والحرية، والغالبية العظمى من البلدان العربية، لديها دساتير مكتوب، وغالبية هذه الدساتير تُحدد سلطات رئيس الدولة، سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية.

وفقاً لذلك - فإن الغالبية العظمى من تلك الدساتير، إن لم نقل جميعها، تضم العديد من النصوص المختصة في الحقوق الأساسية للمواطنين، وتتناول حرية الاعتقاد والرأي والحق في تكوين أسرة، وتكوين الأحزاب المنتظمة بقانون، وأن لا يجوز التجاوز على أي مواطن ما وما الى ذلك من الحقوق والحريات العامة. ومع وجود هذه النصوص الواضحة، نجد أن الإنسان العربي في الغالبية العظمى من أقطار الوطن العربي، يعيش تحت وطأة الحرمان والقهر والتهميش والإذلال؛ بسبب سوء استخدام السلطات التعسفية في تطبيق تلك القوانين على الشعب.

وعلى سبيل المثال - في جمهورية مصر - ينص الدستور في المادة خامساً، بعد تعديلها على حرية تكوين الأحزاب، ثم تأتي القوانين لتضع قيوداً خلافاً لما نص عليه الدستور. وعليه فالدساتير العربية كلها تتضمن وتتحدث عن حقوق الإنسان وحرياته العامة أمام القانون، وجميع هذه الشعارات قد تبناها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.

ومع ذلك فالمواطن العربي ينظر لتلك القوانين أنها لم تكن الحامي والضامن لحقوقه ضد التهميش والقهر والفساد والقضاء على الخوف من المستقبل المجهول للشعوب العربية، ... الأمر الذي أصبح في إدراك المواطن العربي أن تلك الدساتير والقوانين هي مجرد شعارات براءة ولافتات توجد معلقة في كل مكان، ولا تعني له من شيء؛ لانعدام الثقة بالحكومات وقوانينها، ووجود حواجز عدة بينهما لأن إدارتها لم تكن من جميع فئات الشعب، بل تُدار من قبل أما عائلة أو حزب، ومجموعة لها ارتباطات مصلحة خاصة بعيداً عن المصلحة العامة.

لذلك أن هذه الظواهر والأفكار الخطيرة والموجودة في الغالبية العظمى في الوطن العربي، هي إحدى الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي، وأحد مظاهر أزمة الشرعية والديمقراطية في الوقت نفسه.

### **ثانياً: الدولة بين عدم رسوخ المفهوم وأزمة الهوية :**

لم تعد الدولة مجرد ( شعب وإقليم وحكومة ) وإنما هنالك معيار أساسي للدولة الحديثة، ذلك هو معيار وجود المؤسسات الدائمة، وإعتبار الدولة نفسها ، مؤسسة المؤسسات وإعتبار الحكام ممارسين لإختصاصات محددة سلفاً، وليسوا ( مُلاكاً ) لسلطة الدولة فهم يمارسون سلطة الدولة، وفقاً لقواعد معينة ولكنهم لا ( يملكون ) سلطة الدولة.

فقد كان لويس الرابع عشر يقول ( أنا الدولة )، فكان يُعبر عن حقيقة سائدة في وقته، وفي العصور السابقة عليه، فقد كان الفقه الدستوري يعبر عنها بشخصية سلطة الدولة، بمعنى التصاق سلطة الدولة بشخصية الحاكم وإعتبارها ( مُلاكاً ) له، وليست مجرد اختصاص يمارس. وأتصل بذلك وأرتبط به، وأن ميزانية الدولة لم تكن منفصلة عن أموال الحاكم، بل أن ذمة الحاكم كانت هي ذمة الدولة والعكس بالعكس.

ومما يقوله فقهاء القانون الدستوري، أن الدولة بمفهومها الحديث وجدت عندما انفصلت ذمة الدولة عن ذمة الحاكم أو الملك، وعندما أصبحت السلطة ( اختصاصاً ) وليست ( ملكاً ) أو ميزة شخصية. ولعل الأمثلة الحديثة التي توضح المعنى من ذلك للقارئ، ما أثاره الاتحاد السوفيتي عقب نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧م، واستقرار النظام الجديد من عدم مسؤوليته عن الديون التي عقدها القيصرية، وقد رفضت المحاكم الدولية والفقهاء الدولي هذا الرأي، باعتبار أن شخصية الدولة القانونية مستمرة مع تغير الحكم ومع تغير الأنظمة السياسية مهما كان عمق التغيير ومداه...

ولو كان ذلك المدى يتمثل في الانتقال من النظام القيصري الى النظام البلشفي؛ وذلك لكون شخصية الدولة وذمتها المالية مستقلة عن الأشخاص الممارسين للسلطة أو أصحاب الحق في التصرف في أموال الدولة. فمعيار الدولة بالمفهوم الحديث، أصبح الآن قضية مفروغاً منها في الفقه الدستوري، والداستير العربية في نصوصها تقر هذا المفهوم، ووجود الدستور يهدف أساساً الى تحديد وكيفية وجود الممارسين للسلطات وحدود سلطاتهم واختصاصاتهم.

وفي ظل عدم وجود مؤسسات مستقرة ومستمرة، وغياب القانون وسيادة الولاء العشائري، تنتفي الغاية من وجود الدولة بمفهومها الحديث، وهذا الحال هو الغالب في الدول العربية، ولا بد من أن ينعكس ذلك نفسه على نظام الحكم؛ لأنه سيصبح في الأغلب الأعم نظاماً عشائرياً، لا يقوم على أسس وحدود دستورية واضحة...

أما في البلاد ذات المؤسسات الدستورية فيتم تداول السلطات سلمياً...؛ لأن فكرة المؤسسات السياسية والسيادة الوطنية، وسيادة القانون تمثل فيها أسس وبناء أي عملية أو لعبة سياسية والتي يقوم أو يستند عليها أي نظام سياسي، والتي يتداول فيها الحكام اختصاصات حددها الدستور.

وفقاً لما تقدم يمكن القول - بأن الحاكم العرب منهم من يحاول أن يمارس ما قال لويس الرابع عشر " الدولة أنا وأنا الدولة " - وفيما يخص هوية الدولة، فتتضمن جميع الدساتير العربية على أن الإسلام هو دين الدولة - باستثناء الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦م، والدستور المصري الصادر عام ١٩٥٨م، والذين جاء خاليين من هذا النص.

وعليه فإن دين الدولة يقترن بتوضيح دوره في العملية التشريعية، إذ ينص الدستور الصادر عام ١٩٧١م، والمعدل عام ١٩٨٠م على أن " الإسلام دين الدولة ومبادئه التشريعية الإسلامية، المصدر الرئيسي للتشريع " .

أما الدستور السوداني الصادر عام ١٩٨٨م فينص على أن " الشريعة الإسلامية والعرف مصدر التشريع "، ولما كان النظام السوداني يقيم شرعيته على أساس ديني إسلامي، فقد ترك ذلك أثره الواضح في صياغة كثير من مواد الدستور - فنص المادة التاسعة على أن الإنسان مستخلف ومسؤول عن عمارة الكون وعبادة الخالق والحكم أمانة، والمادة الثالثة عشر على أن " الزكاة فريضة مالية تُجبها الدولة... " .

وينص الدستور القطري الصادر عام ١٩٧٢م على أن " قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس لتشريعها... " .

أما تونس فإن دستورها الصادر عام ١٩٥٩م قد تميز بالغموض في تلك النقطة، حيث تُشير مقدمة الدستور الى أن " الشعب التونسي مصمم على تعلقه بتعاليم الإسلام "، أيضاً الدستور

العراقي الصادر عام ١٩٧٠م ينصُ على أن " الإسلام دين الدولة " لكنه لم يتعرض لوضع الشريعة الإسلامية بين مصادر التشريع في الدولة.

وفي بعض الأحيان يُعزز الدستور الانتماء العربي، بالنص على أن الشعب ( جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ) كما في الدستور المصري. أيضاً تحرص الدساتير في دول المغرب العربي على تأكيد روابطها الإقليمية فيشير الدستور التونسي - مثلاً - على أن " الشعب التونسي مصمم على تعلقه بوحدة المغرب العربي الكبير " وكذلك التأكيد على " انتمائه للأسرة العربية ". فضلاً على ذلك تشير الدساتير العربية أحياناً الى الروافد الأخرى التي تُغذي هويتها فتحدد ديباجة الدستور الجزائري خمس دوائر مختلفة للهوية الجزائرية بالنص على " أن الدولة المغربية فيما فيها من سلطة وشعب و اقليم تعد جزءاً لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، كما وهي بلد ينتمي الى البلاد المتوسطية والأفريقية " .

### **ثالثاً : غياب التعددية السياسية والحريات العامة الأخرى :**

تتسم بلدان الوطن العربي بحالة من غياب التعددية السياسية، فضلاً على غياب تام أو شبه تام للحريات العامة منها. وفقاً لذلك سيتم البحث عن الحالتين وبالصيغة الآتية :

١- بلاد عربية تسمح فيها، تكوين الأحزاب السياسية من الناحية الدستورية النظرية، لكن نجدها من الناحية العملية الواقعية، توضع عراقيل وقيود في طريق تكوين تلك الأحزاب، سوى بأدوات تشريعية، أقل من الدستور أو بوسائل عملية، وقد ينتهي الأمر أحياناً الى وجود حزب كبير وهو ما يسمى بالحزب المهيمن، الذي تسانده السلطة والى جواره أحزاب صغيرة، غير فعالة ولا مؤثرة على الساحة السياسية كما في مصر...

٢- بلاد تأخذ بفكرة الحزب الواحد، وهذا هو الحال في مصر، الجزائر، ففي مصر للفترة من ١٩٥٣- ١٩٧٦ وفي الأخيرة ( مصر ) يسمى تحالفاً، أما في الجزائر فيسمى جبهة.

٣- بلاد تأخذ بفكرة الحزب القائد، والسماح شكلياً بوجود أحزاب صغيرة الى جواره، وهذا الحال في سوريا وفي العراق قبل التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣.

٤- بلاد ترفض الأحزاب جملة وتفصيلاً، مثال ذلك السعودية وليبيا. لا سيما أن البلدين مختلفين وبينهما تناقض حاد. وفي غياب التعددية الحزبية تغيب المعارضة وغياب الأخيرة يتم تركيز السلطة من جانب، والتمسك بها من جانب آخر، وتصبح الطريقة الوحيدة لتغيير السلطة هي الانقلابات والمؤامرات والثورات، أما ما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته العامة، نجد أن سائر الدساتير العربية تنص على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. مثلاً الدستور القطري الصادر عام ١٩٧٢م ينص على " الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ودون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو الدين "، أيضاً ينص الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١م على المبدأ نفسه، بأن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ودون تمييز في ذلك، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة "، لكن الممارسة تكشف في بعض الأحيان عن فجوة بينهما وبين النصوص القانونية من خلال احتكار أقليات سياسية أو حزبية أو سُلالية للسلطة وممارسة التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية والأقليات الأخرى، كما يحدث أحياناً كثيرة أن تأتي القوانين المقيدة لما أباحه الدستور وعلى سبيل المثال أن الدستور

الكويتي قد نص في المادة ٢٩ منه على أن " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بينهم، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ". وفي الوقت نفسه يمثل قانون الجنسية الكويتي انتهاكاً صريحاً وصارخاً لنص تلك المادة آنفة الذكر. فلو تأملنا أحكام هذا القانون الصادر عام ١٩٥٩م وبتعديلاته المختلفة، أي قبل صدور الدستور لوجدناه يُقسم المواطنين الى ثلاث فئات وهي كالآتي :

**الفئة الأولى:** أصحاب الجنسية بالتأسيس ويمثلها أولئك الذين عاشوا في الكويت منذ عام ١٩٢٠م، وهو عام تكاتف فيه ابناء الكويت، لبناء سور لحماية المدينة، ويتمتع المنتمون لهذه الفئة بكل حقوق المواطنة بما فيها الحقوق السياسية.

**الفئة الثانية:** فئة أصحاب الجنسية بالتجنيس ويمثلها العرب الذين أقاموا في الكويت لمدة عشرة سنوات متصلة، وكذلك غير العرب الذين اقاموا فيها لمدة خمس عشرة سنة، ولا تتمتع هذه الفئة بالحقوق السياسية للمواطنة فلا يجوز لها الترشيح لعضوية البرلمان، او انتخاب أعضائه، كما لا يحق لها أن تتقلد المناصب الوزارية...

**الفئة الثالثة:** فئة أصحاب الجنسية بالتجنيس الاستثنائي. وقد استقرت التعديلات على اعتبارهم أولئك الذين ادوا الخدمات المهمة للبلاد من بين العرب الذين ولدوا في الكويت من أمهات كويتيات، واقاموا في الدولة من دون انقطاع حتى بلوغهم سن الرشد وتطبق على هذه الفئة شروط الفئة السابقة نفسها، أي انها لا تتمتع بمباشرة حقوقها السياسية. على أن أخطر من ذلك هو في وجود فئة يُطل عليها اسم ( البدون )، أي بدون جنسية، لاسيما انهم عاشوا في الكويت طيلة حياتهم، ومن ناحية أخرى، يلاحظ على تنظيم الدساتير العربية للحقوق والحريات السياسية، أنه يتم احيانا وبطريقة تعسفية، فنجد فيما يرتبط بحرية التعبير والرأي مثلاً، أن الدساتير العربية تتخذ مواقف مختلفة.

فهناك دساتير تكفل هاتين الحريتين معاً، لكنها تقتصرهما على الالتزام بأيديولوجية الدولة، وهناك دساتير تسمح بحرية التعبير، ومجموعة ثالثة من الدساتير لا تتضمن أي إشارة للحريتين معاً كما في الدستور القطري.

وفقاً لما تقدم يمكن القول أن هناك عوائق تقف أمام تحقيق حقوق الإنسان وحرياته العامة، **أولها:** الاعمال القانوني أو الفعلي لقوانين الطوارئ. **والثاني:** هو محدودية الموثيق والاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان التي تنظم اليها الدول العربية. بداية بقوانين الطوارئ فأن هناك دولاً تعلن العمل بها رسمياً مثل سوريا منذ عام ١٩٦٣م، ومصر منذ عام ١٩٨١م، والجزائر منذ عام ١٩٩٢م، وهناك دولاً تزاوّل العمل بها فعلياً من دون اعلان التزامها بذلك مثل العراق والبحرين، إذ لا تختلف الممارسات في الحالتين بكل ما تنطوي عليه من توسيع قاعدة الاشتباه، وتشكيل المحاكم الاستثنائية مع عدم توفر ضمانات العدالة لمحاكماتها، وتقييد حريات التعبير والرأي العام، وترد احدى وجهات النظر على المنطق الداعي الى العمل بقانون الطوارئ، على أساس ضعف الوضع الأمني والخوف من شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وانهييار أركان الدولة.

## وأجماً: تقبيد الإرادة السياسية نتيجة للتبعية الاقتصادية:

من المعلوم أن بلدان الوطن العربي منها بالغة الثراء؛ نتيجة للثروة النفطية، وبعضها الآخر يعاني من أزمات اقتصادية طاحنة، وفي الوقت نفسه، تتسم المجموعتين بالتخلف والتبعية الاقتصادية. فمسألة التخلف فقد تحدثنا عنها سابقاً. أما الآن فنحن بصدد بحث الارتباطات الاقتصادية وهذه سمة جميع أو أغلب دول عالم الجنوب والبلدان العربية تقع ضمن هذا الحال، لذلك فالتبعية تبدو أكثر وضوحاً في أمرين هما:

١ - الأمن الغذائي.

٢ - الأمن الحربي.

وإذا كان كلاً الأمنيين - الغذائي والحربي - تابعين للغير، وهنا لا يمكن تصور وجود إرادة سياسية حرة وبالنتيجة يكون هنالك حالة من عدم الاستقرار ومن ثم فقدان السيادة، وهذا حال أغلب بلدان الوطن العربي والتي تعيش حالة التبعية الاقتصادية والتي انعكست على تقبيد الإرادة السياسية.

وفي عالمنا المعاصر وعلى حد تعبير الفقيه الفرنسي موريس (دوفرليه) من أنه لا توجد غير الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) يتمتعان بالسيادة الكاملة بالمعنى التقليدي. وأن جميع الدول في العالم تعيش في ظل سيادة مفتوحة على نحو أو آخر، ولكن ذلك شيء والتبعية الاقتصادية التي تؤدي إلى تبعية سياسية أو بالأقل إلى قيود متفاوتة ولكنها موجودة على إرادتها السياسية شيء آخر.

## المبحث الثالث

### أنواع رئاسة الدولة في الوطن العربي

عند دراسة انواع رئاسة الدولة في الوطن العربي، وجدنا من الضروري البحث أولاً في مبدأ الفصل بين السلطات، والذي يعد المعيار الأساسي لقياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية القائمة من عدمها، سواء كان النظام ملكياً أم جمهورياً.

#### أولاً: فكرة الفصل بين السلطات في الدولة.

إن فكرة الفصل أو تعدد الهيئات ( السلطات ) في الدولة قديمة جداً، إذ تناول بالحديث فلاسفة الإغريق مثل ( افلاطون وأرسطو ) عن سلطات الدولة، وقد حصرها ( أرسطو ) بثلاث سلطات أو هيئات هي :

١- **الهيئة التشريعية** : وهي عبارة عن جمعية الشعب، مهمتها تشريع القوانين ومداولتها، ومراقبة السلطة التنفيذية، وقرار الموازنة والبيانات الختامية لها.

٢- **الهيئة التنفيذية** : وتتألف من الأشخاص الذين تعينهم جمعية الشعب. وتتولى تنفيذ القوانين، وسير العملية السياسية.

٣- **الهيئة القضائية** : وهي مجموعة المحاكم والقضاة الذين يقومون بتطبيق القانون.

والقول بوجود هذه الهيئات في الدولة لم يكن القصد منه ضرورة الفصل التام بينهما، ولكن من وجود قواعد التعامل والتعاون فيما بينهم. أن فكرة الفصل بين السلطات كانت سلاحاً لمحاربة الاستبداد والدكتاتورية والملكية المطلقة التي كانت تجمع كل الصلاحيات في يدها.

وفي وقتنا الحاضر تراجعت نظرية الفصل بين السلطات لتحل محلها فكرة سلطة الشعب (وحدة السلطة ) التي تمارس بواسطة ممثلين يختارهم الشعب بكل حرية مع الاعتراف بوجود هيئات متخصصة كما ذكرت سابقاً. أولها تعمل في التشريع، وتعمل الثانية بالتنفيذ، وتختص الثالثة بالقضاء...، وتقوم عدة أنظمة سياسية على أساس الفصل بين السلطات غير أن تطبيق المبدأ يختلف من نظام الى آخر، إلا أنها جميعها تشترك في وجود برلمان منتخب ( هيئة تشريعية )، وحكومة أو وزارة ( هيئة تنفيذية )، وهيئة ثالثة يفترض أن تكون مستقلة، وتقوم بتطبيق القانون بكل حرية واستقلال وتعرف باسم السلطة أو الهيئة القضائية، ومن خلال تطبيق تلك الهيئات للمبدأ بالشكل الصحيح؛ سوف يتم تحقيق العديد من المزايا منها :

١- صيانة الحريات العامة ومنع الاستبداد.

٢- المساهمة في تحقيق دولة القانون.

٣- جني فوائد تقسيم وظائف الدولة.

## ١. صيانة المبادئ العامة ومنع الاستبداد :

يتضح للجميع من خلال البحث في مضمون الفصل بين السلطات وكما أوضحه العديد من السياسيين والمختصين بهذا الشأن، بأن هذا الفصل سوف يؤدي الى عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة من أجل عدم الإساءة في الممارسة السياسية، أيضاً تقوم كل سلطة بمراقبة السلطات الأخرى؛ لكي توقفها عند حدها إذا ما حصل تجاوز حدود سلطاتها أو أساءت استعمالها، لذلك يعد مبدأ الفصل بين السلطات ضماناً أساسية من الضمانات التي تكفل الحرية وتصورها من كل اعتداء على حقوق الآخرين، ووسيلة همة لمنع استبداد الهيئات العامة وتعسفها في استعمالها لسلطاتها المختلفة.

## ٢. المساهمة في تحقيق دولة القانون :

إن اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، يعدّ تكريساً مهماً في سبيل إدارة الدولة، واعلاء القاعدة القانونية والمحافظة على سيادة الدولة لتكون أسمى من المؤسسات والأفراد وبذلك تكون ضماناً أساسية تكفل قيام دولة القانون، قولاً وفعلاً.

## ٣. جني فوائد تقسيم وظائف الدولة :

إن توزيع الوظائف العامة في الدولة بين السلطات الثلاث آنفة الذكر، يؤدي الى جني الفوائد التي تعود من تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه. إذ ينتج عن هذا التقسيم إتقان كل سلطة لعملها على أحسن حال، مما يحقق في النهاية الوجه الأفضل في سير العمل في جميع المجالات الرئيسية في الدولة التشريعية، والقضائية والتنفيذية. ويكون الفصل المتوازن بين السلطات العامة الثلاث هو الغاية المبتغاة في الدولة، مع القيام بجانب من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها بشكل من التوافق والانسجام ووجود رقابة متبادلة بينها لضمان وقوف كل سلطة عند حدودها المخصصة لها دون تجاوز أو تعدي على السلطات الأخرى...

## ثانياً: تقسيمات رئيس الدولة في الوطن العربي .

أهتم العديد من الفلاسفة والمختصين بشأن دراسة الحكومات والدول منذ القدم بدءاً من ارسطو وافلاطون حتى وقتنا الحاضر، وبالتالي تنوعت تقسيمات الحكومات والدول وفقاً لنظرية كل منهم الى الحكومة... ولسنا هنا في معرض الخوض في دراسة التقسيمات التي طرحها كل كاتب أو مختص، اعتقاداً منه أنها الطريقة المثلى، مما جعل كل فريق على أن يتحمس للاتجاه الذي يراه على أنه الصحيح، ولكن علينا الإشارة الى أن النظم السياسية على مر عصورها كانت عرضة للتغيير والتبدل لتلائم كل فترة وكل جيل وكل بيئة. انطلاقاً من مبدأ أن نظام الحكم هو ذلك الذي تتفاعل معه البيئة التي يولد فيها...

وكان ذلك التطور في الأنظمة السياسية ونظم الحكم انعكاساً لوعي الشعب وانتشار الثقافة وأدى الى نقل النظم السياسية من اطارها التقليدي الى واقعها المعاصر...

فبعد أن كان النظام الملكي هو السائد في الماضي اخذ النظام الجمهوري بالظهور على انقاضه، كما تقلص وجود الحكم المطلق ( الفردي ) ليحل محله الحكم الديموقراطي.

وسيتم هنا تناول التقسيمات الرئيسية الشائعة والمألوفة للحكومات في وقتنا الحاضر والتي تقسم الى ما يلي:

١. **الحكومات القانونية والحكومات الاستبدادية** : وذلك من حيث خضوع الحكومة للقانون من عدمه.

٢. **الحكومات المقيدة والحكومات المطلقة** : وذلك من حيث تركيز السلطة وتوزيعها.

٣. **الحكومات الملكية والحكومات الجمهورية** : وذلك بالنظر للكيفية التي تمارس بها رئاسة الدولة.

٤. **الحكومات الفردية والحكومة الأقلية** : وذلك من حيث مصدر السلطة.

٥. **الحكومات الديموقراطية** : ممثلة بالحكومات المنتخبة من قبل الشعب وممثلة عن الشعب، وتمارس تدول السلطة سلمياً، والشعب مصدر السلطة.

لا يمكن تصور وجود دولة، وكونها أعلى مؤسسة إنسانية، بدون أن تكون هناك حكومة تعد أعلى المؤسسات السياسية. فالحكومة (**Government**) هي المؤسسة التي من خلالها تتحول ارادة الجماعة، وباسم الدولة الى قواعدٍ شرعيةٍ عامة ملزمة... بمعنى سيادة مبدأ الشرعية، والذي يعني خضوع جميع أنواع نشاط الدولة وما يتفرع عنها من قواعدٍ قانونيةٍ.

وبحسب الأستاذ ثروت بدوي في كتابه النظم السياسية ١٩٦٤م، بأنه يقصد بكلمة الحكومة الهيئة الحاكمة أو مجموع السلطات العامة في الدولة. إلا أن استخدام مصطلح الحكومة جاء في معانٍ مختلفة:

١. الحكومة بالمعنى الواسع - وبحسب ما جاء به ( جورج بوردو ) في كتابه " العلوم السياسية الجزء الرابع " بأنها ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة. وبالتالي يكون معنى الحكومة: في نظام الحكم في الدولة، بمعنى كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة العامة وشكل الحكم فيها.

٢. والحكومة تأتي بحسب " موريس دوفرليه " في كتابه " القانون الدستوري والتنظيم السياسي ": بأنها مجموعة الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة أي السلطات العامة للدولة وهي ( التشريعية، التنفيذية، القضائية ).

٣. كما استعملت الحكومة بمعنى الإشارة الى الوزارة، خصوصاً في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني ( بريطانيا مثلاً ). فإذا قيل بأن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، فإن الحكومة هنا تنصرف الى معنى الوزارة، أي أن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان. كما أن رئيس الحكومة في النظام البرلماني يُقصد به رئيس الوزراء...

٤. أيضاً يشير الى الحكومة بالإدارة - مثلاً - الإدارة الأمريكية.

ورغم هذا التعدد في الاستعمالات لكلمة الحكومة، فإنها تعني جميع الهيئات الحاكمة في الدولة ( التشريعية والتنفيذية والقضائية )، والتي تعني طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم بالاعتماد على الدساتير في هذا الخصوص. وعلى الرغم من أن هناك العديد من هذه التقسيمات وفقاً لما تقدم، والتي تنطبق الى حد ما على الأنظمة السياسية في الوطن العربي، إلا أننا سنركز على الحكومة الملكية، والحكومة الجمهورية، على اعتبار أن أغلب الأنظمة السياسية العربية تقع تحت هذا التقسيم وهي بالآتي:

## ١. الحكومة الملكية.

## ٢. الحكومة الجمهورية.

### ١.الحكومة الملكية:

يُشار الى أن الحكومة الملكية ( Monarch Government ) على أنها الحكومة التي يتولى زمامها ملك أو سلطان، أي آلية الحكم وطريقة التوارث بحيث يُعتبر أرثاً له ووفياً عليه مدى الحياة بدون منازعة من أحد، وفي هذا النظام أو الحكومة يمارس الملك وحده، جميع اختصاصات الدولة وعلى رعاياه الطاعة، ولقد عبر لويس الرابع عشر ملك فرنسا عن هذا المفهوم بقوله " أنا الدولة، والدولة أنا "، وفي هذا النوع من الأنظمة السياسية يرسم الملك السياسة التي يتبناها ويمارس السلطة بالشكل الذي يريد. وبمرور الوقت، تطابقت في بعض الأحيان مصلحة الملك ومصلحة الجماعة، مما دفع بعض الكتاب والمختصين الى القول بأن بعض الملوك وخاصة في القرن الثامن عشر، قد مارسوا صلاحياتهم المطلقة باتجاه يخدم المصلحة العامة للجماعة<sup>١</sup>. كما وأن الأنظمة الملكية الحالية، أصبحت مقيدة بشكلٍ أو بآخر وبدرجاتٍ متفاوتة.

### ٢.الحكومة الجمهورية:

تقوم هذه الحكومة على أساس أن الحاكم يكو منتخباً من قبل الجماهير ولمدة محددة يحددها الدستور في كل بلدٍ ونظامه.

**فهناك فوارق بين الحكومتين ( الملكية والجمهورية ) يمكن إجمالها بما يأتي:**

بالنسبة الى ملك الدولة في النظام الملكي، فهو يستند في سلطته الى المبدأ الوراثي في الحكم، بناءً على ما ورثه من أسرته الحاكمة، فيظل الحكم محصوراً فيه وفي ذريته من بعده.

أما النظام الجمهوري، فهو يساوي بين الأفراد، حيث يمنحهم حق الترشح لهذا المنصب، بعد توافر شروط معينة، فهو يستمد سلطته من إرادة المواطنين، وهذا الأمر يقودنا الى معرفة المدة التي يبقى فيها الرئيس أو الملك في الحكم، فحكم الملك يبقى مدى الحياة لقيامه على مبدأ الوراثة،

١- صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

وما يعنيه ذلك من ديمومة العرش، أما رئيس الجمهورية، فيرتقي سدة الحكم لمدة محدودة، وهذا ما تكشف عنه الدساتير المختلفة.

وبينما نجدُ الدساتير في الأنظمة الملكية تُعنى بطريقة توارث وتوازن العرش، والقواعد المنظمة له، نجدُ الدساتير الجمهورية من جهةٍ أخرى تهتم بالكيفية التي يتمُّ بها انتخاب رئيس الجمهورية، وتحديد فترة الرئاسة، وإمكانية إعادة انتخاب الرئيس من عدمه.

ومن الفروق الجوهرية أيضاً تلك المتصلة بالمسؤولية. فالدساتير الملكية تقرُّ قاعدة مفادها: إن ذات ( شخصية ) الملك مصنونة لا تُمس واحترامه واجب، وتبعاً لها لا يُسأل الملك عن أعماله وتصرفاته، حتى لو كانت هذه الأعمال مما يدخل في عداد الجرائم الجنائية، سواء تعلق بوظيفته أو لا، وهذه القاعدة أو العرف نشأت في بريطانيا، والأخير طبقاً لهذه القاعدة أيضاً غير مسؤول سياسياً؛ لأن وزرائه يتحملون عنه تبعات المسؤولية السياسية، وبهذا المبدأ أخذ الدستور المصري الصادر عام ١٩٢٣م على سبيل المثال.

**أما الدساتير الجمهورية،** فهي تقرر مسألة الرئيس جنائياً عن كل عمل ليس من وظيفته، فقد يؤدي تماديه فيها الى اقتراف جرائم ضد الدولة كالخيانة، وتمتد هذه المسألة الجنائية أيضاً لتشمل الجرائم العادية التي يرتكبها، ولا علاقة لها بوظيفته، مثل أي فرد من أفراد المجتمع.

ولا تتفق الدساتير فيما بينها حول هذه المسؤولية، فبعضها يكتفي بتقرير المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة أو إعفائه من المسؤولية السياسية، في حين تسير بعضها على قاعدة ثابتة تترتب بمقتضاها بعزل الرئيس في حال ثبوت تورطه حتى ولو لم تنتهي الفترة الرئاسية لمقررة له.

ومن هذه الدول التي لا تزال تطبق خصائص النظام الملكي : المملكة العربية السعودية، والأردن، والأمارات العربية، قطر، البحرين، الكويت، المملكة المغربية العربية. والملاحظ أن هذا العدد لا يُعدُّ كبيراً نسبياً، لا سيما مع انحسار النظم الملكية على مستوى العالم، بل وعلى مستوى المنطقة العربية ذاتها، حيث شهدت الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠، سقوط خمسة نظم ملكية في كل من : مصر وتونس والعراق واليمن وليبيا.

ويرجع سبب ارتفاع نسبة النظم الملكية في المنطقة العربية، بأن تلك النظم قد أستفادت في واقع الأمر من مجموعة من العوامل المؤاتية، ومن أبرزها وبأستثناء كل من ( الأردن والمغرب ) متمثلة بأعتماد اقتصادها على النفط، وتتمتع من ثم بفوائض مالية تؤمن بها دعم مواطنيها، ومنها انحسار المد القومي الذي شهدته المنطقة في عقدي الخمسينات والستينات، ومن ثم تعلمها من تجارب النظم الملكية السابقة، وسعيها لتطعيم المصادر التقليدية لشرعيتها بمصادرٍ أخرى، مثل العقلانية القانونية، وتشترك النظم الملكية العربية في العديد من الخصائص :

إن الوراثة فيها تسير في خط الأبوة وليس الأمومة. بمعنى أن صلة النسب تتحدد عن طريق الأب. كما أن تلك الوراثة تنحصر في خط الذكور وليس الإناث، والملاحظ ان من يقع عليه الخيار ليصبح ملكاً، لا بد من ان يحضى بمبايعة الأسرة المالكة له بالولاء أولاً. كما تشترك الملكيات العربية جميعاً في غلبه الطابع العشائري - القبلي عليها، وأنها وثيقة الصلة بالغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، كما أنها تتميز بالتجاور الجغرافي ( عدا المغرب ) التي تقع على ساحل البحر المتوسط في الجناح الشرقي للمنطقة العربية.

والملاحظ أن الملكيات العربية تختلف في بعض الخصائص الأخرى من بينها : إختلاف خط الوراثة من نظام الى آخر، ففي السعودية - مثلاً - يكون خط الوراثة من الأخ الى الأخ من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، أما في المغرب وقطر والبحرين وسلطنة عمان يكون من الأب الى الابن. وفي الكويت تناوبي دائري، أما في الأردن فهو يجمع بين وراثة الابن لأبيه ( الملك عبد الله فالملك طلال فالملك حسين )، والأخ لأخيه ( الأمير الحسن ولي عهد الأردن شقيق الملك حسين حتى عام ١٩٩٩، عندما أنتقلت ولاية العهد الى الأمير عبد الله بن الحسين الذي أصبح ملكاً بعد وفاة أبيه. وأصبح شقيقه الأمير حمزة ولياً للعهد.

إن عدد أفراد الأسرة المالكة يختلف من دولة لأخرى، وذلك بدءاً من درجات التعقيد والتشعب كما في السعودية وإنهاءً بأكثر درجات الوضوح والتحديد كما في الأردن والمغرب، ولكن على صعيد آخر اختلفت النظم الجمهورية فيما بينها من حيث نمط إنتقال السلطة وتداولها سلمياً. بمعنى آخر أن هناك من الدول قد اعتمدت في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية. وقد برزت تلك الانقلابات أساساً في الفترة التالية للأستقلال. وذلك بعد إن فرضت حالة الفوضى والاضطرابات التي شهدتها البلاد، وضرورة الاستعانة بالجيش، لمنع تدهور الأوضاع فنجد - مثلاً - في سوريا قد شهدت عام ١٩٤٩م ثلاث انقلابات عسكرية، قادها كل من ( حسين الزعيم، وسامي الحناوي، وأديب الشيشكلي ) على التوالي.

كما شهدت الفترة التي تلتها ستة انقلابات، وبهذا يمكن القول أن سوريا كانت تعاني من حالة عدم الإستقرار السياسي، أما بالنسبة الى ليبيا فقد شهدت محاولتين انقلابيتين، بعد ثورة الفاتح في أيلول ١٩٦٩م، وبعد أقل من ثلاثة شهور من اعلان العقيد معمر القذافي مبادئ الثورة ( الوحدة والحرية والأشترابية ). وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى، ثم عام ١٩٧٠م وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الثانية لإعادة الملكية الى ليبيا. وآخرها الأحداث التي شهدتها الساحة العربية من تغييرات والتي إنتهت بإزاحة رأس النظام الليبي ( معمر القذافي )، ومن ثم مقتله على أيدي المنتفضين من الشعب الليبي.

أيضاً هناك مجموعة من الدول العربية لم تعرف نمطاً واحداً لتداول السلطة، ومن هذه الفئة النموذجان المصري والجزائري، فلقد شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٩٩م، نمطين أساسيين لتداول السلطة، هما التدخل العسكري الذي أطاح بالنظام الملكي، ومن ثم الأستفتاء الذي جاء بالرئيس الراحل أنور السادات، ومن بعده محمد حسني مبارك الى السلطة، ومن ثم إزاحة الأخير بثورة جماهيرية أجبرته على التخلي عن السلطة.

كما تقدم الجزائر نموذجاً خاصاً لأنتقال السلطة في النظم السياسية العربية، ففي حين تعاقب على رئاستها ثلاث رؤساء منذ الاستقلال في ١٠٦٢م وحتى ١٩٩١م، شهدت على مدى ثماني سنوات فقط، تعاقب أربعة أشخاص على رئاسة الدولة. فبعد إقالة ( الشاذلي بن جديد ) في كانون الثاني ١٩٩٢م، تكون المجلس الأعلى للدولة برئاسة ( محمد بوضياف ) ثم بعد أن تم إغتيال الأخير في تموز من العام نفسه، تولى ( علي كافي ) السلطة، لكن مع عدم قدرته على إيجاد حلول للأزمة في الجزائر.

وقد أجريت أنتخابات رئاسية للمرة الأولى في الجزائر، أسفرت عن فوز ( الأمين زروال ) برئاسة الدولة. ومن ثم عجز الأخير عن وقف أعمال العنف المدمرة، دعلاً أنتخابات رئاسية مبكرة أسفرت في عام ١٩٩٩م عن فوز ( عبد العزيز بوتفليقة ).

ومن الممكن توجيه انتقادات أساسية لتصنيف النظم العربية من منظور شكل رئاسة الدولة. وذلك أن كون الوراثة هي النمط المعروف لتداول السلطة في النظم الملكية. لم يمنع استخدام القوة لتغيير شخص الحاكم وذلك من خلال ذلك نتيجة خلافات أو صراعات داخل الأسرة الحاكمة، وبالمثل فإن كون الانتخابات المباشرة وغير المباشرة تعد الأساس لتداول السلطة في النظام الجمهوري. فإن ذلك لم يحل دون وصول الكثير من الحكام العرب الى مناصبهم عن طريق الانقلابات العسكرية. وعلى صعيد آخر ليس ثمة ما يضمن أن يكون النظام الجمهوري أكثر احتراماً للحريات العامة وحقوق الإنسان من النظام الملكي.

وفي الوقت الذي تشهد فيه بعض الملكيات قيام هيئات برلمانية، فإن بعض الجمهوريات لا تتردد في كثير من الأحيان في خرق الشرعية الدستورية.

وختاماً، ففي شأن التفرقة بين النظامين الملكي والجمهوري في الوطن العربي. نجد أن الفارق بينهما أصبح في سند أسناد السلطة السياسية على أساس أن النظام الجمهوري وخلافاً للنظام الملكي. يعتمد على الانتخابات لكن حتى فيما يخص هذا الفارق فقد تضاعفت أهميته على ضوء تحول الممارسة العربية في النظم الجمهورية من الانتخاب الى التعيين ( من خلال اختيار الرئيس للنائب الذي يخلفه )، الأمر الذي جعل البعض يتحدث عن جمهوريات ملكية، في تعبير عن غياب أطر مؤسسية مستقرة لتداول السلطة السياسية، وهذا ينطبق على جميع الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي.

## المبحث الأول

### العامل الإقتصادي والاجتماعي

يُجمع المفكرون على اختلاف نزعاتهم ومناهجهم على أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في تحريك الصراع السياسي، ليس فقط على الصعيد الداخلي، بل على الصعيد الدولي أيضاً. لذلك فإن لهذه العوامل أبلغ الأثر في استقرار المجتمع من عدمه، فكلما كانت الأوضاع الاقتصادية للمجتمع مستقرة؛ ساعد ذلك على تحقيق الاستقرار السياسي فيه. والعكس بالعكس، أي إذا كانت الأوضاع الاقتصادية للمجتمع غير مستقرة ومتذبذبة؛ فإن ذلك لا يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي فيها، وهذه الأوضاع تعكس حالة التخلف الاقتصادي الذي تتصف به هذه البلدان.

وتكمن جذور التخلف في نوعين من العوامل أولهما : يتمثل بالظروف الداخلية التي تعيشها المجتمعات العربية مثل ضعف التراكم الرأسمالي الضروري لأي تطور اقتصادي، والدور السلبي الذي لعبته الطبقات والبنى الاجتماعية المتخلفة، إضافة الى بعض القيم والشروط الثقافية والنفسية التي سادت فترات طويلة في هذه المجتمعات. أما الثاني : فهو خارجي يتمثل بدور الاستعمار الذي عمل على الدمج القسري لاقتصاديات البلدان المتخلفة، وجعلها تابعة لاقتصاديات القوى الاستعمارية من خلال نهب المواد الأولية من أجل تثميرها في العملية الانتاجية، وجعل هذه البلدان أسواقاً لتصريف المنتجات الصناعية.

وبعد حصول البلدان العربية على الاستقلال أستمريت حالة التخلف فيها، ويعود ذلك الى نوعين من الاسباب : النوع الاول خارجي مرتبط بالنظام العالمي الذي يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مضاعفة احتكاراتها عن طريق أستغلال الدول النامية، والإبقاء على أوضاعها الراهنة، أي أن تبقى مورداً أساسياً للمواد الخام والمواد الغذائية، وسوقاً رئيسية للمنتجات الصناعية الرأسمالية، وأن تظل أخيراً موطناً أساسياً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية. أما النوع الثاني من الاسباب فيتعلق بطبيعة الدول العربية وبنائها واستراتيجياتها، أي مرتبط بقدراتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإلغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الأجنبي، وإجراء تغييرات اجتماعية حقيقية تلئم مقتضيات التنمية الاقتصادية.

إن حالة التخلف والتبعية موجودة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية في البلدان العربية سواء في القطاع الزراعي الذي يُعد القطاع الأهم، أم في القطاع الصناعي الذي هو بمثابة حجر الزاوية في عملية التنمية، أم في القطاع التجاري. وتتميز الهياكل الاقتصادية في الدول العربية باعتمادها بدرجة عالية على الروابط الخارجية، فالإنتاج الاقتصادي مُشكّل بصورة تلبية الحاجات والطلب الخارجي، كما يتميز هذا الإنتاج بدرجة عالية من التركيز السلمي من أجل التصدير.

فضلاً عن ذلك تُشكل ظاهرة المديونية إحدى سمات التبعية والتخلف في كثير من البلدان العربية، ويزداد هذا الدين سنوياً بحيث لا تستطيع هذه الدول إيفاءه؛ لأنه لا يذهب أساساً لغرض

توسيع القاعدة الإنتاجية، بل غالباً يُنفق لغرض تلبية الحاجات الغذائية الملحة أو للإنفاق على التسلح.

إن لأوضاع التخلف للهياكل الإقتصادية التابعة في البلدان العربية علاقة كبيرة بحالة عدم الإستقرار السياسي في غالبية هذه البلدان، وذلك من خلال محورين : يتمثل الأول من خلال المشاكل والأزمات التي تنتج من هذه الأوضاع. والثاني يرتبط بالمشاكل الناجمة عن عمليات التحديث والتنمية الإقتصادية التي تقوم بها الهياكل السياسية في هذه البلدان للقضاء على التخلف. وتُعد الأزمات ( المشكلات ) الإقتصادية التي تُعاني منها الكثير من البلدان العربية المحور الرئيسي للمشاكل السياسية والإجتماعية والحضارية التي تتعرض لها هذه البلدان، ويأتي في مقدمة المشاكل السياسية ظاهرة عدم الإستقرار السياسي.

إن الأزمات الإقتصادية تتحول بسرعة إلى أزماتٍ سياسية، كما ترتبط حدة الصراع السياسي بصورة وثيقة مع الأزمات الإقتصادية، وهذا يعني أن أي تحدي للنخب والطبقات الحاكمة والمؤثرة في المجتمع يؤدي بصورة مباشرة إلى صراعٍ حول السيطرة على جهاز الدولة وصلاحيات الحكم.

إن أبرز المشاكل الإقتصادية التي تتميز بها البلدان العربية ظاهرة إنخفاض مستوى الدخل الفردي كمحصلة لإنخفاض مستوى الناتج القومي في الأقطار العربية ما عدا أقطار قليلة منها؛ مما ينتج عنها حالة الفقر ( Poverty ) التي يمكن اعتبارها من أهم العوامل الرئيسة التي لها علاقة بالصراعات الداخلية، وبالتالي تهدد الإستقرار السياسي في هذه الأقطار حيث أن الكثير من الثورات والإنقلابات العسكرية وأعمال العنف السياسي الأخرى يكون الفقر وتردي الأوضاع المعاشية للمواطنين الدافع الرئيسي لها.

وهكذا أصبح الفقر أحد الأسباب المهمة لظاهرة عدم الاستمرار السياسي في العديد من البلدان العربية. أضافه إلى ذلك فإن البلد المتخلف اقتصادياً لا يتمكن من إشباع حاجات سكان، لا سيما وأن ذلك يترافق مع الانفجار السكاني الذي تشهده البلدان العربية، وعلى عكس هذه الزيادة الهائلة فإن الموارد الاقتصادية لا تزيد بالقدر نفسه مما يخلق اختلالاً متزايداً في التوازن بين عدد السكان والموارد المتيسره وهذا يجر إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، ويسهم إلى حدٍ بعيدٍ في إحداث الثورات والانقلابات في هذه البلدان. وثمة مشكلة اقتصادية أخرى يُعاني منها العديد من البلدان العربية هي مشكلة البطالة.

فالبطالة المستفحلة ولا سيما بين فئات الشباب والمتعلمين تؤدي في كثير من الأحيان إلى الشعور بحالة من الاضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والإحباط. كما وتتحول هذه المشكلة من مشكلة خاصة إلى مشكلة عامةٍ مثيرة للاضطراب فتأخذ الجماهير العربية تتسائل عن سبب عجز الهياكل السلطوية السياسية عن توفير فرص العمل المناسبة لهؤلاء العاطلين، وإذا كانت هذه الهياكل السلطوية السياسية لا تستطيع إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة؛ فهل يجوز لها أن تستمر في الحكم ؟ لذلك تولى الأحزاب والجماعات السياسية في البلدان وخاصة المحضورة منها

اهتمامها بتنظيم الشباب العاطل وتعبئهم ضد النظام من أجل الإطاحة به والإتيان بنظامٍ آخرٍ يحل مشاكلهم.

وهناك مشاكل اقتصادية أخرى قد تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي في الأقطار العربية مثل ارتفاع الأسعار والتضخم وإنخفاض الرواتب والأجور وشحة البضائع الاستهلاكية والانتاجية؛ فتقود هذه المشاكل الإقتصادية الى مشاكلٍ سياسية كالتناقض بين الاحزاب السياسية، وعدم قدرة

المكونات على السيطرة على الأوضاع الأمنية في الداخل، والفشل في تقديم الخدمات للمواطنين، واضطراب الماكنة الإدارية والخدمية؛ مما يؤدي الى سيادة شعور عام بين اوساط الاحزاب والمنظمات السياسية وافراد الشعب بضرورة إجراء التغيير السياسي لوضع حد لهذه الاوضاع المتدهورة، وفي كثيرٍ من الأحيان توكل هذه المهمة الى المؤسسة العسكرية.

وفي كثيرٍ من الأحيان تتداخل المشاكل الاقتصادية مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التعددية؛ مما يؤدي الى اضعاف الاستقرار السياسي ومثال ذلك ما يحدث بالدول العربية حيث تتداخل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض البلدان العربية مع المشاكل الطائفية؛ مما يؤدي الى حدوث اضطرابات داخلية تهدد الاستقرار السياسي في هذه الدول.

والآن وبعد أن تعرفنا على أهم المشاكل الاقتصادية التي تثيرها حالة التخلف، وتأثيرها فيخلق أو تصعيد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. ننتقل الى بحث المشاكل الناجمة عن عملية القضاء على حالة التخلف بواسطة التحديث والتنمية الاقتصادية.

### "مشاكل التحديث والتنمية الاقتصادية"

لكي تستطيع الأنظمة السياسية في البلدان العربية أن تفي بوعودها في مسألة القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي؛ فلا بد لها من دعم جهود التحديث والتنمية، فضلاً عن أن هذه الأنظمة لا تستطيع المحافظة على شرعيتها إلا من خلال التحديث والتنمية، وبذلك ستكون أكثر استقراراً وأقل عرضة للعنف السياسي، وأكثر تمسكاً بالمبادئ الدستورية، فلا جدال في أن الأقطار التي تمتلك مستويات عليا من التطور الاقتصادي والاجتماعي تتصف بكونها أكثر هدوءاً واستقراراً من الناحية السياسية، وبناءً على هذه الحقيقة يمكن القول أن التخلف الاقتصادي

والاجتماعي من المثل الأمل عن حالة عدم الاستقرار السياسي في الكثير من البلدان المتخلفة، لذلك فإن التنمية الشاملة هي السبيل المؤدي الى الاستقرار السياسي في هذه البلدان.

ومع ضرورة التحديث والتنمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار السياسي للدول العربية فثمة آثار سلبية يمكن أن تنجم عنها قد تؤدي الى تصعيد حالة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول. فالتحديث غالباً ما يؤدي الى تزايد حجم ومجالات الصراع في المجتمع؛ نضراً لما ينتج عنه من تغيير في وضع الجماعات داخل الدولة. فضلاً عما يخلقه من أدوار وظيفية جديدة غالباً ما تتصارع مع الأدوار القديمة؛ مما ينتج مشكلة تتعلق بالمؤسسات والأبنية اللازمة لإدارة الصراع وتنظيمه، فإذا ما نجحت هذه المؤسسات والأبنية في أداء وظائفها؛ فإن ذلك يمكن من منع الصراعات من أن تنفجر بشكلٍ يُهدد الاستقرار السياسي، وفي حالة الافتقار الى مثل هذه

المؤسسات وعدم فاعليتها؛ فإن ذلك يؤدي الى تحريك الصراعات السياسية بسرعة من المصنع أو الجامعة أو القرية الى القوة السياسية.

كما أن نطاق الفساد السياسي يرتبط بشكلٍ وثيق بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي الى إضعاف البيروقراطية الحكومية؛ مما يخلق مناخاً عاماً يمهد لإسقاط الحكومة وإجراء التغييرات فيها. بالإضافة الى ذلك فقد ارتبط مع التحديث نشوء الطبقات الوسطى الجديدة التي كان لها الدور الحاسم في الإطاحة بالكثير من الأنظمة التقليدية في بلدان الوطن العربي، ويكون موقف هذه الطبقات تجاه الأنظمة السياسية في البلدان العربية متغيراً تبعاً لمراحل التحديث المختلفة، فهي في البدء ترتبط عادة بالنظام التقليدي الذي أوجدها وتتبع قياداته، وفي مرحلة لاحقة تضغط للسير بسرعة أكبر في طريق التحديث ويسير النظام ورائها مع مخاوف متصاعدة وفي المرحلة الثالثة تبدأ مطالبيها تنصب على القيم الأكثر حساسية للنظام التقليدي ويتطور توتر جدي، لكن طالما يبقى النظام ناجحاً فالطبقة الوسطى موالية له أو معارضة بصمت، ولكن إذا ما ظهر خلل في جهود التحديث أو بسبب فشل عسكري؛ فإن عناصر مهمة من تلك الطبقات تتجه الى القوى الثورية لتساعدها في الانقضاض على النظام السياسي وتقويضه وهذه هي المرحلة الرابعة من العلاقة بين النظام السياسي وهذه الطبقة.

ومثلما للتحديث محفزات لعدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية فإن للتنمية الاقتصادية آثار سلبية يمكن أن تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي أيضاً. هذه الآثار يوضحها (Huntington) بالآتي :

١. إن التنمية الاقتصادية السريعة تؤدي الى تمزق التجمعات الاجتماعية التقليدية (العائلة، الطبقة، الطائفة... الخ) فهي بذلك تزيد من عدد الأفراد ذوي المنزلة الاجتماعية المنخفضة، والذين يعيشون ظروفاً اجتماعية تساعد على حالة التذمر.
٢. تزيد من الحركة (التنقل) جغرافياً مما يؤدي الى إضعاف الروابط الاجتماعية وبوجه خاص تشجع الهجرة السريعة من المناطق الريفية الى المدن والتي تحدث بدورها عزلة وتطرفاً سياسياً.
٣. تخلق أشخاصاً أثرياً جُدد غير متكيفين تماماً مع الوضع القائم، إذ يطمعون بسلطة سياسية ومنزلة اجتماعية تتناسب مع موقعهم الاقتصادي الجديد.

٤. تزيد من عدد الافراد الذين يتسم مستوى معيشتهم بالهبوط؛ مما يؤدي الى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٥. تزيد من مدخولات بعض الناس بشكلٍ مطلق وليس نسبي، وبذلك تزيد من عدم قناعتهم بالوضع القائم.

٦. تتطلب التنمية الاقتصادية فرض قيود على الاستهلاك؛ وذلك لرفع مستوى التوظيف في رؤوس الأموال مما قد يترتب عنه حالة من عدم الرضا لدى جمهور واسع من المجتمع.

٧. تؤدي الى تفاقم الصراعات القبلية والاقليمية حول توزيع الاستثمارات والاستهلاك.

٨. تزيد من طاقات التنظيمات الجماعية؛ مما يؤدي ذلك الى أن طلبات الجماعة تفرض بشكلٍ قوي على الحكومة التي لا تكون عندئذ قادرة على تلبيتها.

وإذا نظرنا بمزيدٍ من الإمعان الى هذه المشاكل يصبح من الضروري تصحيح أو تعديل الانطباع العام بأن عدم الاستقرار السياسي منتج قانوني للعملية الإنمائية، فالحقيقة أن الاختلال

في التنمية أو ما يمكن وصفه " بسوء التنمية " لا التنمية نفسها هو الذي يُسفر عن التوترات والصراعات والعنف، ويمكن تصحيح النتائج السلبية للتنمية من خلال :

- أ- تعزيز التعاضد الوطني ومحاربه الفساد بالوسائل التي تؤدي الى القضاء عليه وخاصة في صفوف الفئة الحاكمة والاستفادة من أجهزة الإعلام الرسمية.
- ب- تبني نظام ضرائب تصاعدي وسياسات اجتماعية أخرى مثل توسيع نطاق التعليم العام والصحة العامة والإسكان، لا سيما للطبقات الفقيرة وبهذا فإن الفقراء حتى لو كانوا لا يستطيعون المشاركة في عملية التنمية فبإمكانهم التمتع بالعديد من ثمارها.

## المبحث الثاني

### أزمة المجتمع المدني

إن البحث في أزمة المجتمع المدني بكلام آخر هو بحث في ممارسات الدولة التعسفية للسلطة، لقد سلبت الدولة في أغلب البلدان العربية المجتمع من ووظائفه الحيويه واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقه الإنسانية ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن آرائه المستقلة، وقد تمكنت الطبقات والعائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع والشعب بوسائلٍ مختلفة منها السيطرة على العائلة والقبيلة والطائفة والدين والأحزاب والنقابات

والجمعيات والاتحادات المهنية ومنها انشغالها الأساسي بقضايا أمنها الخاص واستمراره على حساب أمن المجتمع وسلامته بل وحيويته. وحين خسر المواطنون هذه الحقوق الجوهرية فقدوا القدرة على ممارسة أدوارهم بالجهاد المتواصل لتحقيق الغايات والأمانى الكبرى التي حلم بها الشعب بما فيها مطالبته بالوحده والديمقراطية والتنمية الانسانية الشاملة.

وهذا ما يفسر اتساع دائرة الرغبات الشعبية المكبوتة بقيام أنظمة ديمقراطية تحل محل أنظمة سلطوية غير شرعية تُعنى بالدرجة الأولى باستمراريتها بالقمع فتلجأ للترهيب أو الترغيب وليس للإقناع؛ مما أفقد الشعب حرية البحث والمناقشة والتعبير، ومما يضاعف من حدة أزمة المجتمع المدني في علاقته بالدولة أن عمليات الترهيب والترغيب نفسها تُمارس على الإنسان من قبل مختلف المؤسسات الاجتماعية وفي طليعتها مؤسسات العائلة والدين والاقتصاد والتربية.

كذلك ظهر لنا أن بعض فئات المجتمع وطبقاته ( الفقراء، النساء، الأطفال، أهل الريف، الأقليات في الكثير من الأحوال ) تُعاني هذه الأزمة أكثر من غيرها، ومن هنا نرى أنه تم التشديد في القرن العشرين على أهمية دراسة أزمة المجتمع المدني باعتبار أنها في صميم النكبات العربية، وفشل مشاريع النهضة بما فيها المشاريع التنموية والتحديثية والثورية المتمثلة بالثورة الناصرية والجزائرية والفلسطينية. وليس أدل على أزمة المجتمع المدني من أزمة الأحزاب والتنظيمات السياسية يسارية كانت أو وسطية أو يمينية، إذ تمنع القوانين المتبعة قيام الأحزاب في الكثير من البلدان العربية، وهناك في عددٍ منها الحزب الحاكم الواحد الذي تدور في فلكه أحزاب أخرى.

أما أحزاب المعارضة إذا ما وجدت فأنها تكون ضعيفة ومهمشة وغير قادرة على الوصول الى الجماهير؛ فتعمل في إطار ضيق وضمن ما هو مُتاح وتتعرض باستمرار للاختراق والانقسامات الداخلية، ونادراً ما تتمكن أحزاب المعارضة من التنسيق بعضها مع بعض، ومثالاً على ذلك تُظهر خريطة الأحزاب السياسية في مصر أن هناك مجموعتين من الأحزاب التي بلغ عددها ١٤ حزباً هما الأحزاب الأساسية والأحزاب الهامشية الى جانب الحزب الحاكم وهو الوطني الديمقراطي، كما أن هناك أحزاب معارضة يمكن اعتبارها أساسية بمعنى أنها أقل هامشية من الأحزاب الأخرى، وهي التجمع والوفد والعمل والناصرى، أما الأحزاب الأخرى المرخص لها فهي على هامش النظام الحزبي.

إذن ينشط المجتمع المدني حيث تصبح شؤون المجتمع شأناً شعبياً فلا تقتصر مهماته على الحاكم أو الدولة، ويتمكن الشعب من المشاركة الفعالة في تدبير شؤون المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، أنه يتمثل بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية ( النقابات، الأحزاب، الاتحادات، الجمعيات المهنية ) التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية لذلك أعتبر البعض أن المجتمع المدني يكون فعالاً بقدر ما يعتمد مفاهيم التعدد واحترام حق الاختلاف والمبادرات الخاصة والتعايش بين مختلف القوى المتصارعة. أن المطالبة بتنشيط المجتمع المدني هي باختصار رد فعل لسلطوية الدولة على المجتمع، ودعوة لقيام النظام الديمقراطي التعددي.

ما نتحدثُ عنه إذاً هو مدى حضور الإنسان في الحياة العامة، صحيح المجتمع المدني لا يقوم بوظائفه من دون وجود دولة قوية، وليس المقصود في الحديث عنه أن يكون بديلاً لها، ولكن هذه الدولة لا بد أن تكون قانونية وشرعية وممثلة للشعب وخاضعة للمحاسبة والتداول والمسائلة، ومشكلة العربي في هذا المجال أنه لم يعد من دولة عربية تدول ومن حاكم عربي يتبدل فقد ألغت الدولة المجتمع بعد أن غابت دولة القانون والمؤسسات فاحتكرت وظائفه وحدث من دور المواطن في صنع مصيره، فأخضعته لأرادتها وسلطتها المطلقة المتمثلة بشخص الحاكم الفرد.

ومن بين أهم ظواهر أزمة الحكم في الأقطار العربية ظاهرة شيخوخة الحاكم وقد شاخوا في الحكم من دون تناوب لمدة طويلة تجاوزت ربع قرن في الكثير من الأحوال. أن الخيارات المطروحة أمام الشعب قليلة ومحدودة فالحصار المضروب على حياته شديد الإحكام، جرب أكثر ما جرب الأنسحاب والهرب من واقعه فأدرك بعقله وأحاسسه وحده أنه الهرب لا يفيد وقد يكون غير ممكن في بعض الحالات، كذلك جرب التمرد الفردي ولجأ إلى الإغتيالات ومساندة الانقلابات العسكرية من دون جدوى، وقد نتج من كل هذه التجارب مزيداً من الإحساس المرير بالعجز والغرق في التخلف.

كما أنه ليس المقصد في الحديث عن أزمة المجتمع إضعاف الدولة والحلول مكانها، كذلك ليس من المقصود في الحكم تغييب المجتمع وإلغاء المواطنة، فليس المجتمع قبائل وطوائف وجماعات وقوات ضاغطة وتضامنيات تعمل لمصلحتها الخاصة على حساب المصلحة العامة فلا بد من دولة قوية تمثل إرادة الأمة، وليس من حق الدولة من ناحية أخرى إحتكار السلطة وتعطيل دور المواطن، والخروج على القانون وتعطيل قوة المجتمع في ممارسة وظائفه الحيوية. فعلى سبيل المثال كانت وظائف الدولة ما قبل الأستعمار في المغرب العربي كانت محدودة، وكان المجتمع متفوقاً على الدولة، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت الدولة ممثلة في جميع أحشاء المجتمع المغربي والطروح هو تحرير المجتمع من هذه السلطة.

ولكن هنالك معضلة لا بد من مواجهتها إذ كيف يمكن أحياء المجتمع المدني دون أن تسقط في خطر مغرب القبائل، أي دون أن تسقط في خطر أحياء مغرب الفيسيفسياء. هذا تماماً ما حدث في التجربة اللبنانية حين هُشمت الدولة وتركت الطوائف تأكل المجتمع من الداخل، وهناك من درسوا علاقة المجتمع بالدولة في التاريخ العربي الإسلامي، فأكد البعض على مقولات قوة الدولة وضعف المجتمع بالرجوع إلى ما دعت إليه بعض الحركات الإسلامية من وجوب طاعة الحاكم والخضوع للسلطة؛ تجنباً للفتنة والفوضى أو ضرورات تطبيق الشريعة، وهناك على العكس من أكدوا على قوة المجتمع وضعف الدولة مستدلين على ذلك من خلال نفوذ القبائل والعائلات الإقطاعية وطبقات التجار؛ لذلك نشأت تلك الحاجة الملحة لحصول توازن خلاق يكفل قوة المجتمع وقوة الدولة في آن معاً. وتتصل هذه المعضلة بمعضلة أخرى هي مسألة التمييز بين المؤسسات والتضامنيات التقليدية والهيئات المدنية والجماعات والإتحادات المهنية في التشديد على المؤسسات التقليدية التي تواجه خطر الإنقسامات الاجتماعية، وتضارب المصالح الخاصة والمصالح العامة والتمييز بحسب الإنتماءات القبلية والطائفية والمحلية. أما المؤسسات الحديثة فينتظر أن تعمل على تجاوز الولاءات التقليدية وتعزيز تلاحم المجتمع على أن يصبح الإنسان

الغاية القصوى وراء اهتماماتنا، وعلّة العمل في خدمة المصالح العامة وعلى اعتماد مقاييس حيادية مهنية تتعلق بالكفاءات الفردية، ولكن كثيراً ما تسيطر الدولة والقوة الحاكمة على كل من المؤسسات التقليدية والحديثة.

وفي نظرنا للمؤسسات التقليدية كما للمؤسسات الحديثة لابد من التمييز بين تلك المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة وتعمل من خلالها على فرض هيمنتها على المجتمع، وتلك المؤسسات المتحررة من سيطرة الدولة فلا تخضع لغير مشيئة وقوى التغيير المعارضة للنظام السائد أو المستقلة. بكلام آخر لابد من التمييز بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات المستقلة غير الرسمية.

أن الدعوة لقيام المجتمع المدني هي دعوة للتحرر من هيمنة الدولة ولقيام المجتمع الديمقراطي التعددي، وتشجيع ثقافة احترام حق الاختلاف، لقد سيطرت الدولة على كل جوانب الحياة الثقافية بما فيها وسائل الإعلام وإتحادات الكتاب ومؤسسات التعليم في مختلف جوانبه حتى أن أساتذة الجامعات في الكثير من الجامعات العربية يعتبرون قانونياً موظفي دولة لا يحق لهم ممارسة النقد والإعتراض.

أن شؤون المجتمع العامة في الوقت الحاضر هي من شؤون الدولة وبهذا تحول الإنسان ولايستثنى المثقف الى كائن عاجز لا حول له ولا قوة حتى في ما هو أكثر الأمور إلتصاقاً بحياته ومعنى وجوده. أن مشاركة الإنسان في خدمة مجتمعه هي من بين أهم ما يحدد هويته وجدوى كونه إنساناً ومواطناً. هذه دعوة يقوم بها أفراد من المثقفين العربي لا متقفي السلطة الذين هم جزء من آلية هيمنة الدولة على المجتمع.

## المبحث الثالث

### أزمة الاندماج الاجتماعي والسياسي

عند الحديث عن الاندماج الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي نرى أن هناك العديد من الأسئلة تُثار والتي يجب أن نجد لها الأجوبة، فإذا كان المجتمع العربي يُعاني من غياب الاندماج الاجتماعي والسياسي فكيف يمكننا تجاوز حالة التفتت هذه؟ وهل يمكن تحقيق الاندماج والإبقاء في الوقت ذاته على التعدد الذي يعترف بالتنوع والذي نرى فيه مصدر غنى عنه مصدر التناحر، هذا قد يسمح للقوى المعادية بأن تتسلسل الى الداخل، وتفرض هيمنتها على المجتمع وتسلبه إستقلاليته، ويشجع كذلك المجتمع على نمو الفرد.

لكن ما هي العلاقات المثلى التي يمكن أن تحل محل علاقات القوة والإستغلال؛ للخروج من هذه المعضلة؟ هذا ما سنجده في ثنايا هذا المبحث، لذلك نرى أن الاندماج الاجتماعي والسياسي

هو مفتاح الحل لجميع التساؤلات والمخاوف السابقة وغيرها، التي قد تكون مصدر من مصادر الضعف للمجتمع والدولة، فالبحث في هذا الأمر هو بغاية الخطورة؛ كون أن هناك من يُريد التسليم بالواقع السائد والخوف من الذهاب الى المجهول من وجهة نظرهم. لذلك وجدنا من الضروري أن نُحدد الشروط والمعطيات الضرورية لحصول مزيد من الاندماج الاجتماعي والسياسي، ووفق ذلك ستُدرج هذه العناصر المُتداخلة التي يُصعب الفصل بينها؛ كونها مُتمة أحداها للأخرى وفق الآتي :

١. **الديمقراطية** : لقد أصبحت الديمقراطية تُشكلُ مطلباً أساسياً في الربع الأخير من القرن العشرين، ليس فقط كأسلوب في الحكم بل كمنهج في التفكير والتعامل على مُختلف الصُعد

٢. وفي المؤسسات كافة، وكونها مطلباً أساسياً لا يعني أنها تحولت الى قاعدة متبعة، ولكنها تؤثر على الأقل الى احتمالات قيام منهج جديد في التفكير والسلوكية، وكما أصبحت الديمقراطية هدفاً أساسياً ومساراً وبرنامجاً لدى الكثير من الحركات الفكرية والسياسية، كذلك أُعتمدت كأداة تفسيرية توضح أسباب الهزائم العربية، وكأساس لبناء المجتمع المدني الضروري لحدوث نهضة حقيقية، وبقدر ما تتسع دائرة المطالبة بالديمقراطية وتعمق قناعات العرب بها ستجدُ السلطات القائمة نفسها مضطرة للتجاوب مع هذه المطالب والعمل على أساسها.

طبعاً ليس الأخذ بالديمقراطية وتطبيقها بالأمر السهل، وليست هي سلعة تستورد من الخارج، ويجري العمل بها دون إعادة تحديدها في ضوء الواقع العربي، وبغية تنشيط الشعب والمجتمع وتفجير قواه المبدعة، من هذا المنطلق وكما يبدو من أدبياتها المتزايدة، عنت الديمقراطية للعرب تعبئة الطاقات الشعبية لتحقيق غايات الأمة في إطار سيادة القانون والتعددية وتداول السلطة والتمثيل النيابي السليم عن طريق الإنتخابات الحرة وحق الشعب في المشاركة السياسية، وفي إنشاء مؤسساته ومنظماته وأحزابه وفي محاسبة السلطة وإحترام حقوق الإنسان، من دون تمييز على أساس العرق واللغة والدين والجنس أو أي أساس آخر، واحترام تنوع الأقسام في الوطن العربي والإعتناء بثقافتهم، واحترام حرية الرأي وتحرر المرأة ومشاركتها في العملية الإنتاجية وغيرها، هذه المطالب بعيدة المنال ولكنها أمنيات سيصبح من الصعب تجاهلها بمرور الوقت.

٢- **تعددية الهوية العربية** : من المهم أن نوضح في هذا السياق أن الاندماج الاجتماعي والسياسي يسعى فيما يسعى اليه لترسيخ الهوية العربية، ولكن ذلك لا يعني في أية صورة إلغاء التعددية والتنوع في الإنتماءات الخاصة أو الحد منها، فليس القصد التذويب أو الصهر في بوتقة واحدة، ولا فرض ثقافة الأثرية على الأقليات أو العكس، إنما القصد هو التكامل وتعزيز الهوية المشتركة من دون التعرض للتنوع والتعدد كمصدرين من مصادر إغناء المجتمع والثقافة، إن الحضارة العربية تألف حضارات متنوعة قديمة وحديثة تداخلت وتفاعلت وتغيرت كما غيرت عبر تاريخ طويل، ولكن هنا التألف ليس واحداً في مُختلف المناطق العربية فهو على الأغلب ثنائي الهوية في المغرب، وتعددي الهوية في المشرق، وأحادي في مصر.

ونلاحظ أن المغرب العربي ثنائي في منطلقاته ليس من حيث الوجود العرقي بين عرب وبربر فحسب، بل من حيث إنقسامه بين سلفي يتمسك بالإصول والتراث فيميل الى التقليد،

وحدائي ينفتح على الغرب الأوربي، ويُعبّر عن نفسه بلغته ويتبنى تقاليده، ويستورد مقتبسائه من دون تحفظ.

ومقابل ثنائية الهوية في المغرب نجد أن المشرق مرهق بتعددية لم يتمكن حتى الآن من إيجاد الصيغة المثلى لتوحيدها من دون أن تفقد تنوعها الغني، أن مقولة احترام التعددية لا تعني الإبقاء على هذه الفسيفسائية الهزيلة القائمة على عصبية ضيقة متنافرة منشغلة بذاتها بمعزل عن القضايا والأحداث الكبرى التي تقرر مصير الأمة وتُعطل الإمكانيات العربية وتفسخ المجتمع على ذاته؛ فيعيش في حالة تناحر منصرفاً إلى خلافاته الجزئية الثانوية، من هنا أهمية البحث عن رؤية تجاوزية تتركز على وعي جديد، وتهدف إلى صيغة لإقامة علاقات سوية على أسس جديدة؛ ولذلك نقول بأن الحركات القومية يجب أن تتحول بأعادة النظر في الأقليات، وأنه على الأقليات أن تتخلى عن فكرتي الأنعزال والاستعانة بالخارج ضد مجتمعاتها.

وحين ننظر إلى المجتمع القروي ككل نجد أنه خلال القرن العشرين ما يزال يراوح داخلياً بين مرحلتين النزاع والتعايش بين الجماعات والأقطار والكيانات التي يتكون منها دونما تفاهم حول صيغة أندماجية مستقبلية تقيم توازناً خلاقاً بين الوحدة والتعدد، فليس المطلوب إلغاء التعدد ولا التعايش المؤقت الذي يُبقي على الولاءات للجزء على حساب الأنتماء للكل وما هو مشترك على صعيد مصيري، وليس المطلوب الأندماج القسري الذي يُلغي الآخر، بل أن المطلوب هو الأندماج الاجتماعي الذي يحترم التنوع والتعدد والاختلاف ويوازن بين المصالح والخصوصيات المختلفة في إطار قانوني دستوري، ويؤكد على المساواة التامة في المواطنة ويخلو من التمييز على أسس الدين أو العرق أو الجنس أو أي أنتماء آخر.

إن التحدي الكبير الذي يواجه العرب في تحقيق الأندماج الاجتماعي والسياسي هو التوصل إلى إقامة تنوع منسجم لا تنوع متنافر يُبقي على التجزئة الحضرة التي تشل الأمة وتعرضها إلى للهيمنة الخارجية، ولا يتم الأندماج قسراً بل بالمشاركة الحرة الطوعية، ويشمل ذلك البحث في تعدد أشكال المحاولات التوحيديهوأختيار ما يتناسب مع الواقع العربي.

**٣ . العدالة الاجتماعية :**سلطانا الضوء في تحليلنا الواقع للإندماج الاجتماعي على التشكيلاتالفنوية أو الجماعات التي يتكون منها المجتمع، غير أنالأندماجاجتماعي لا يكتمل طالما توجد فروقات وفجوات طبقية حادة، الأمر الذي يزداد رسوخاً في المجتمع العربي. أن الدمج بين التحليل الطبقي والتحليل القومي يسمح بمزيد من الدقة والعمق في تفهم الواقع العربي، وفي العمل على تجاوز مشكلاته المستعصية بما في ذلك مشكلة الأندماجاجتماعي والسياسي.

إن نزاعات الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية تنتج جوهرياً من التفاوت من حيث الثروة والنفوذ والمكانة في المواقع التي تحتلها الجماعات في البنية الهرمية التراتبية الراسخة في المجتمع العربي، وفي ما يتعلق بالقهر القومي أصبح واضحاً لمزيد من العرب أن الطبقات والعائلات الحاكمة لا يمكن الركون إليها في الصراع من أجل التحرير والوحدة لمجرد أنها تقول بالإنتماء العربي، فقد تكون لهذه الطبقات والجماعات الحاكمة لاسيما في البلدان التابعة أو المندمجة بالنظام الإقتصادي الرأسمالي الغربي مصالح مكتنبة.



عسكريته وحتث ثقافية وتصبح الهيمنة الغربية شاملة فيز من العولمة. إن فرض  
على كبلدٍ عربيّ يتصرّف بمعزٍ لِعنا لبلدنا العربية الأخرى، هذا ما يفسر لنا  
أخفاً مشاريعاً للتنمية وكلا لجهود الدعوة وإقامة الاندماج الاقتصادي للعربية؛ الأمر الذي ينتج منه  
إحساس الشعب بالأسباب. تحالفة تحقيق التنمية؛ وهو  
ما يؤيد النظر في مسدودٍ منها الدعوة للتنمية مستقلةً يكون نموها الإ اعتماداً على الذات، هذا الدعوة لا يمكن تحقيقها  
ندوة بالتنسيق بين مختلف البلدان العربية فيعتبر هذا التنسيق مطلباً ضرورياً وطنياً وقومياً معاً، وبهذا المدخل يستقيم مع  
بناءً على التوزيع الثروة العربيّة. هذا لكل  
قطر، على اتساع الامنة من المحيط بالخليج، والتنمية القومية هي قاعة الامن القوميا العربي.

## ٥ - ضمان حقوق المرأة بالمساواة والمشاركة في الحياة

**العامة:** إنحر ما نال المرأة من المشاركة في الحياة العامة هو من بيننا هم معوقات الاندماج الاجتماعي، ويظلمت قوميها  
مرأة ممنش  
جهداً غير معترف فيه، فلا يُقدر عملها حق قدره؛ مما يترك أثره أبا لخطورة علمك انتها في المجتمع، وفرص مشاركتها  
ها في الحياة العامة. وليست غيب المرأة من الحياة الاقتصادية جزئياً من تغيبها في شؤون الحياة العامة كافة؛ وهم

ما يحيلها على عبيد الوعيا لكانت ممنوناً آخر وهو وضع عبيد  
هيمنة الرجل على مصيرها وحرمانها من حقوقها، ونلاحظ غياب المرأة عن تنفيذ التنظيمات القومية والتقدمية، ومع  
أننا لا نستطيع أن نقول إن هذا التغيب متعمداً، إلا أن هذا المنظمات لا تبذل جهداً مدرّساً لوضع هذا التغيب.

مقابل هذا نقول أن التحول لا يدمقر أطبياً تجاه من يريد منا الاندماج الاجتماعي عبيت طلباً يتحرر الرجل من تقاليد عزلة المرأة،  
وأن نتحول لحر كاتو التنظيمات القومية التقدمية من حر كاتو جالية الحر كة سياسية وإجتماعية شاملة يُشار كفيها ل  
رجال النساء معاً على حد سواء.

## ٦ . العلمنة أو العلمانية: نتناول العلمنة هنا وباختصار شديد، و فقط من حيث الإشارة بالأهمية

دورها في عملية الاندماج الاجتماعي السياسي. أن مفهوم العلمنة هو من أكثر المفاهيم حساسيةً وعمومياً  
في الثقافة العربية تجاهها المؤسسات الحركات الدينية وتتجنب بالخصوص في غالبيتها الأحزاب القومية حثّين تقتنع  
في

أنها كمن يقبلون بالعلمنة أو يرفضونها على غمجهلهم بمعناها ومدلولاتها والوظائف التي تؤديها في المجتمعات الحديثة،  
وتشمل قولاً بالعلمنة في ماتشمل ما يلي:

أ - فصل الدين عن الدولة، ووضعها من عدم تمييزها في الشؤون الدينية على أساس المساواة

بين المواطنين والمواطنات كافة؛ وهذا  
يحدد من قدر الدولة على استعمال الدين في خدمة مصالحها ومصالح الطبقات والعائلات الحاكمة.

جتعزير المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات للمواطنين والمواطنات بغض النظر عن اختلاف الانتماءاتهما كانوا عليها.

إقرار توحيده قانون الاحوال الشخصية بحيث تنتم المساواة بين الرجل والمرأة وضمان حق الاختيار الحر بين الزوج والامه والدين والدينا وكلاهما معاً.

هـ اعتبار الشعب والمجتمع مصدر القوانين فيتم تعديلها وإصلاحها وإسـتبدالها؛ نتيجة لتبدل الاحكام والظروف والحاجات والمشكلات وانطلاقها من الواقع المعيشي، فلا يكون بمقدور السلطة الحاكمة أن تدعي الحاكمية بإدارة الهيفو والمجتمع والشعب.

و ضمان الحرية الدينية وتعزير تعايش مختلف المذاهب والطوائف.

ز تحرير الدين من سيطرة الدولة فلا تستغلها لغير اوضاع سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية التي تدسعي لفرض تفسيراتها الخاصة على المجتمع بوسائل الإكراه والتكفير.

ل قد شددت عناية العلمانية علواً واحداً وأكثر من غيرها المقولات، رآها البعض بخاصة في المشرق العربي والهلال الخصيب بيتحديداً بديلاً للنظام الطائفية، وتحولاً من الولاء للجماعات الطائفية بالولاء للأمة والمجتمع ككل، وتثبيتاً للولاء القومي والانتماء الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى شددت بعض دعاة العلمنة علماً بالمساواة أمام القانون، وخاصة مساواة المرأة والرجل، ولا سيما فيما يتعلق بالزواج والطلاق والإرث والمشاركة في الحياة العامة، وهذا ما يعارض ضدها التيار الإسلامي؛ كونه يهتبع بضو تعاليم الدين الإسلامي.

## ٧ - تنشيط المجتمع المدني وتجاوز حالة الإختراجه

للحديث عن أزمة المجتمع المدني مسألة الإغتراب في الحياة العربية المعاصرة؛ علينا أن نؤكد علناً أهمية تجاوز الأوضا ع في عملية الاندماج الاجتماعي السياسي. فالدولة في الوطن العربي يتفرغ بنفسها علماً بالمجتمع، وتمارس عليها قسحالات القمع والإسـتبداد، وأن النظام العام السائد مغترب بيحياً للإنسان الكائن عاجز مغلوب على أمره ههنا مشيلى من المسموح لحر بيأنتكون لهم نظام

وأحرز ابها التي ينشط من خلالها في تحقيق غاياتها وأحلامها الكبرى، كذلك ليس من المسموح للإنسان أن يمارس حريته ويوع ملعبت تنمية طاقاتها لإبداعية. إن الأوضا ع السائدة لا تساعد علينا عندما جهفيا المجتمع بقدر ما تؤدى بالتهميشه، ولا تغذ بحياته بقدر ما تنقدها في الصميم، ولا تمن لنفسه هبالإعتزاز بهو يتهوكر امته بقدر ما تذله وتكون عنده صوراً سلبية لنفسه وثقافته وهو يتهو تسلب حقوقه، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة بصنع مصيره.

وطبعاً لا تتساوئ جميع فئات الشعب وطبقاته في حالة العجز هذه، إن الطبقات الكادحة (وهي تُولف غالبية الشعب) والم\_\_\_\_\_ رأة وأهلاً لتقافة هي الأكثر عجزاً أو هامشية، ولن يتم إندماجها في المجتمع إلا بتنشيط المجتمع المدني وتجاوز أغترابها، ولا يكون تنشيط المجتمع المدني وتجاوز الإغتراب سوى بالديمقراطية كما أوضحنا سابقاً.

يُشير كذلك المترابط هذه المقولات الس\_\_\_\_\_ بعو إلى أي\_\_\_\_\_ منها قد لا تتحقق مندوناً لأخذها جميعاً، علماً أنها تمثل حقيقة واحدة لا تنفصم وبها مجتمع يتجاوز حالة التجزئة، ونذ\_\_\_\_\_ نمرة حلّة التصادم مجرد التعايش المر حلّة الإندماج لإجتماع عيالذي هو في أساساً وحدة سياسية ناجحة. حول هذه المقولات المتكاملة والمتداخلة تنشأ رؤية مستقبلية تتجاوزية تهدف إلى إقامة ديمقراطية ش\_\_\_\_\_ تواز نبينا الحر ياتو العدالة، وبالتالي بيننا الفرق الجماعات والطبقات في نسيج اجتماعي متماسك.

تتجسّد الحرية بإقامة نظام سياسي يضمن حقوق جميع عالمواطينو المواطنين، وخاصة ما يتعلق منها في التمثيل عن طريق الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذها، وفي إيجاد الأطر القانونية والدرستورية التي تؤمن حرية التعبير والمعتقد والتجمع والتنظيم والتعبئة، أو في عدم التمييز على أساس ديني أو عرقي أو جنس يوعصري أو غير هامنا للإنتماءات.

لقد أظهرت الأزمات المتتالية والمُتركمة مدد فداح\_\_\_\_\_ اب الديمقراطية في الدولتين المدرستين مؤسسات الدين والعملوا الأحزاب والنقابات وغيرها. لقد قامت السلطة في مختلفها لأنظمة المؤسسات بكتشكاليها علناً ترهيبوا المترهيبوا الوص\_\_\_\_\_ أكثر مما قامت به علناً لإقناعوا البحث الحر والتساؤل والتفكير النقدي والتحليل والخذو العطاء، وهكذا سيطر الواحدحا

كما وحزباً واتجاهاً وأص\_\_\_\_\_ بحكم اجتماعي يعر بيمجتمعاً حكومياً لا مجتمعاً مدنياً وتتجسد العدالة في إطار الديمقراطية بتكافؤ الفرص في مختلف الحقوق والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبإقامة نظام اقتصادي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة لمختلف عالمواطينو المواطنين، والحد من التفاوت بيننا لطبقات الجماعات والاقطار والمناطق. فتبدأ العدالة بالمساواة وفي الوقت ذاته بالحرية التفاضلية الأخر، وكم لا تكون الحرية مندوناً كذلك لا تكون العدالة مندونية، من هنا تأتي أهمية التوازن الأخلاقي بينهما.

## الفصل الثالث

### النظام السياسي في المشرق العربي

علالر غمنا هنا كالعديد من الإختلافات من حيث التنوع الكافي بين المغرب العربي والمشرق العربي، إلا أنها كمنير بأذ نقاط التشابه أكثر بكثير من نقاط الإختلاف. وعلالر غمنا أن المغرب العربي يقائم علالثنائية فيتنوعه، فمن حيث القومية قري أن العرب والبربر هما القوميتان الأساسيتان هناك. أما من حيث التنوع الديني فأنها كإختلاف بينا الحديثين والسلفيين من المسلمين. وعلالجانبا الآخر منالوطن العربي تحديدأ فيالمشرق العربي، الذي شمل كمنالعرافوسوريا والأردن ولبنانو فلسطين، نر بأن هذا التنوع أكثر غنى. فالمجتمع فيالمشرق العربي هو مجتمع تعددي فيكلشيء، وهو مجتمع عسيفسائيان صحتعبير في هذا المقام. لذلالمقام الصعبان فصلدراسة المجتمع عند دراسة النظام السياسي فيأبيلد علالر غمنا الإختلاف فيتنوعها في كثير من الأحيان؛ لذلأفان نازر بأنالمجتمع هو الوعاء الأوسع مع والأكبر الذي يستوعب جميعالأنظمة والمؤسسات المنبثقة منها النظام السياسي.

ولأجلتنوعها الأنظمة السياسية القائمة فيالمشرق العربي بيار تأينانظامين مختلفين أحدهما ملكي هو النظام السياسي الاردني، والآخر جمهوري هو النظام السياسي السوري، علالر غمنا الإختلاف بينمشكلة نظام الحكم فيالبلدين، إلا أن هنا كقاسم م مشترك بينهما وهو الإستئثار بالسلطة، أيالذي يقبض علالسلطة أشخاص ليسمؤسساتمنتخبهم نقبالشعب. وهم أمثالالملكدراسة؛ لصعوبة دراسة جميعالأنظمة فيالمشرق العربي؛ لكون ذلك يتطلب الكثير منالجهد والوقت.

## المبحث الأول

### النظام السياسي الأردني

إن النظام السياسي الأردني دولة لا بد وأن يكون لها طبيعتها الخاصة ة به، وذلك علالر غمنا تشابه المؤسسات الدستورية معغيرهم منالدول منالناحية النظرية، والقوالمؤثرة فيالنظام

سسانا الدستورية تبدو ندراسة البعد الاجتماعي؛ لأتعدى الصورة الكاملة للنظام السياسي، وتزداد هذه الصعوبة عند دراسة النظام العربي؛ كونها النظام مكمنا للاحادية النظرية العديدا من المؤسساة سواء أكانت تعلمت بالتشريع أو بالتنفيذ. إلا أن الاختلاف الحقيقي هو بطبيعة هذه المؤسساة ومدى فعاليتها في النظام السياسي. والنظام السياسي في الأردن هو أحد هذه الأنظمة؛ لأنها منظمة الحكم العربية التي تستوجب الدراسة لعدة

أسباب أهمها: أنها نظام يجمع بين الحداثو التقليد، ويحاول أن يطردها هذا التناقض في النظام يدخل جميعا الميادين الإقتصادية والإقتصادية السياسية.

وبالعودة للظهور الأردني كيانا سياسيا نلاحظ أن هلم يكن هنا كقبة نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية العشرينيات من نكيا نسياسيا ذات شخصية مميزة يُسمي مشرقيا للأردن فكان شمالا للأردن ووسطها أياما بالحكم العثماني جزء من سوريا، وكان جنوبها جزء من الحجاز. وبقي الحال كذلك حتى شهر شباط عام ١٩٢١م، حيث وصل للعمان (الأمير عبد الله بن الحسين) على أسقوة من الجيش والقبايل العربية

يرنو إلى اتجاه نحو دمشق، والإصطدام مع القوايات الفرنسية؛ ثاراً لأخيه الملك فيصل الذي هزمته القوايات الفرنسية في موقعة ميسلون، غير أن بريطانيا اشجعت الأمير عبد الله على البقاء في عمانو إتفقت معه على تأسيس حكومة وطنية في شرق الأردن ناستهدت عهدا بريطانيا. وتشكلت آثار ذلك الحكومة الأردنية الأولى في (١١ نيسان عام ١٩٢١م) التي امتدَّت من سوار دنيا واحد. أما الآخر ونفهمها أربعة من سوريا، وأثنى من الحجاز، وواحد من فلسطين.

أما البنية الاجتماعية في الأردن فنحن نلاحظ أنها تتأثر أو اضحاً بالهجرة التي جاءت وأولها من سوريا بعد هزيمة الأمير فيصل على يد الفرنسيين، كما جاءت الهجرة الثانية من الحجاز تمثلت في الهاشميين أنفسهم بقيادة عبد الله، وفي السنوات التالية بقي الأردن من أجل الفار ينمنا لإضطهاد في المنطقة، وخاصة من فلسطين، كما أن الشركس جاء إلى الأردن تبعاً للإضطهاد الروسي لهم، وبالتالي تكون المجتمع الأردني.

أما طبيعة الحكم بعد تأسيس الإدارة، فقد تمثلت بالأمير عبد الله الذي كان يحكم البلاد بمفهومه ما بالذي يُمارس سلطاته على أقراد أسرته. أما عن المؤسساة الدستورية فقد تألفت من مجلس تشريعي هو عبارة عن "مجلس شوري" تأسس في ١ / ٤ / ١٩٢٣م، أسسها تمرفياً عماله حتى ١ / ٤ / ١٩٢٧م، عندما تقرر الغاءه، وكان هذا المجلس يتكون من موظفين معينين بحكم وظائفهم بلا إحصانة، وليس بينهم ممثلو الشعب الأردني. وبقي هذا الوضع حتى إصدار القانون الأساسي عام ١٩٢٨م، الذي صاغته السلطات البريطانية بحيث حددت الحكم في الأردن بوضع السلطة التنفيذية بيد الأمير يمارسها بمساعدة الحكومة المسؤولة أمامه، ومجلس تنفيذي مؤلف من (٥) أشخاص تنحصر مهمتهم في إبداء المشورة بالأمير. أما السلطة التشريعية فتشكلت بالانتخاب الذي يجب أن يُعتمد مثيلاً

لأقليات في البلاد، وكذلك اعتبار رئيس الوزراء والوزراء أعضاء فيه. وقد لاقى هذا القانون معارضاها للبلاد لأسباب من:

أنه لم ينص على تقسيم الدوائر الانتخابية بنسبة النفوس، ولا يقو معلناً أساساً للمسؤولية الحكومية، وأن رجال الحكومة

اهدأتبعداً إنكانتالبلادتدار بدون دستور.

وبعدالحر بالعالمية الثانية حصلالأردن علىاستقلاله، وذلكفي ٢٥ ايار ١٩٤٦م، وفي ٧ كانونالاول ١٩٤٦م صدر الدستور الأردنيالذي جاء متقدماً علناالقانونالأساسي، حيثأنشئمجلساً أنيابياًمنتخباًمن قبلالشعب، ويضطلعبقصد معينمنممارسة السلطة التشريعية، ولكنهاأبقمجلس الوزراء مسؤولاً أمامالملكو حدهو نمجسلاً لامة الذيلميكُنيلمار سالسلطة التشريعية بصورةتامة بلينقاسمهامعالمك.

والواقع أن دستور عام ١٩٤٦م لم يمس تمراً طويلاً، ففي عام ١٩٤٨م وقعتأساسة فلسطينالتي علنا أثرها قامةالوحدة بينالضفتين الأمر الذيأدبالوضع دستور جديد عام ١٩٥٢م هو

المعمول به حالياً معاجر بعليهمنتعديلات؛ لذا سننظر قالي السلطاتالدستورية الأردنية وصلاحياتكلمنها.

## السلطات الدستورية

### أولاً: السلطة التنفيذية:

تنص المادة ٢٦ من الدستور علنا أنالسلطة التنفيذية تناطبالملك، ويتولاها بواسطوزرائه، ولذاكسنتناول فيما يلي كلمنهما: الملكومجلسالوزراء.

### ١. الملك

حددتالمادة (٢٨) منالدستور ولاية الملكبالمملكة، فعرضالمملكة تور اثيفياً أسرة الملك عبد اللهبنالحسين، وتكونوراثه العرش فيالذكور مناولادالظهور، إذتنتقلولاية الملكمنصاحبالعرش الأأكبر أبناءهسناً، ثمالأأكبر أبناء ذلثمالأأكبر والأكبروه هكذا طبقه بعبد طبقه الأأكبر أبناءه. ولوكانللمتوفياً أخوة علناأهيجوز للملك أنيختار أحدأخوتهالذكورولياً للعهد، وفيهذه الحالة تنتقلولولاية أو ولاية الملكمنصاحبالعرش إليه، وإذاالميكنللمن لهولاية الملك عقبينتنقلالأأكبر أخوته. وإذاالميكنلها أخوة فالأأكبر أبناء أخوته، فإن لم يكنالأأكبر أخوته أبناً للأأكبر أبناء أخوته، فإنالأخوة؛ تنتقلولولاية الملكلأولأعمامو ذريتهم، وإذاتوفياً آخر ملكبـ دونوار ثعلنحوما ذكر؛ ير جعالمكاً للمنيختار همجسلاً لامة منسلالة الحسينبنعلي.

ويشترط فيمن يتولى الملكسـ بالمادة (٢٨) منالدستور أنيكونمسلماً عاقلاً مولوداً منزوج شرعية، ومنأبو ينمسلمين، وأن لا يكونقدأسنتني بإرادة ملكية منالوراثه عدماً للياقة، وأن لا يكونمصائبمرضِعلي، وأن يكونقدأتم (١٨) سنة قمرية ممنعمره.





ضفتين.

٥- الإستقالة بسبب تنوزيع المناصب الوزارية.

٦- بسبب ضعف الرأى العام.

ويمكن أن نوردها بملاحظات بشأن مجلس الوزراء في الأردن:

أولاً: في ظل الدستور الحالي لم يتولى رئاسة الوزراء أي اردني من أصل فلسطيني سوى بعدد قليل من المرات وفي ظل ظروف حرجة للغاية ولمدة قصيرة جداً مثل حكومة (حسين فخري الخالدي)، التي لم تدم سوى تسعة أيام، وحكومة (محمد داود) لمدة عشرة أيام، وحكومة (احمد طوقان) لمدة شهر، وحكومة (قاسم الريماني) لمدة شهر ونصف، وحكومة (طاهر المصري) لمدة خمسة أشهر.

ثانياً: يلاحظ كثرة إسناد مناصب وزير الخارجية للشخص من أصل فلسطيني، وهي الوزارة التي يطبقها لها سياسة مرسومة له سلفاً، ولا يملك الحرية في التصرف، وبما كان لعلاقة الأردن بالقضية الفلسطينية السبب في ذلك.

ثالثاً: أسندت مناصب وزارية لثلاثة وزراء فلسطينيين في وزارة (توفيق أبو الهدى) السابعة المشكلة في ٧ ايار ١٩٤٩م بعد محصلوهم علناً الجنسية الأردنية؛ الامر الذي يتعارض مع دستور ١٩٤٦م الساري آنذاك، ولم يثره ذلك الموضوع أمام أي جهة؛ لأن الوزارة لم تكن مسؤولة سوى أمام الملك.

رابعاً: يُلاحظ تراجع التمثيل الجغرافي والطائفي قدر الإمكان في التشكيلات الوزارية.

خامساً: لا يوجد قاعدة معينة لأختيار الوزراء، فلم يكن الوزراء يرطبينهم أي ابطه فكرة أو حزبية، وكانوا ينظرون إلى الوزارة علناً وهي وظيفة أعلنوا عنها بفضولهم تسبغ عليهم بعض الامتيازات.

سادساً: يلاحظ كثرة التعديلات الوزارية وكثرة تكرار تعيين نفس الوزراء في عدد من المرات.

سابعاً: وزير الدفاع في الأردن له دور تنفيذي، وأنا الملك يستشير، كما يستشير مدير المخابرات العامة، بيد أن دور وزير الدفاع تتجلبأ أهمية فيكون وزير الدفاع هو دائماً رئيس الوزراء نفسه، وقلماً كان مناصب وزير الدفاع من صلاً عن رئيس الوزراء.

ثانياً: السلطة التشريعية:

يتألف المجلس التشرعيفي لأردن من مجلسين هما: **مجلس الأعيان** و **مجلس النواب** ويشترط في من يتولى المنصباً في أحدهما **جسنيحس** بالمادة (٧٥) من الدستور أن يكون نأر دنياً و غير محكوم عليها بالإفلاس، و لم يستعدا اعتبار هقانونياً، و أنلا يكون محجوزاً أعلا يهولمير فعالحجر، و أنلا يكون محكوماً عليها بالسجن لمدة تزيد عن سنةٍ بجر يمةٍ سياسيةٍ، و لم يعف عنه و لا يكون نمجن و نأو معنو هـ

و لا يكون نمناقار بالملكفياالدرجة التي تعين بقانون خاص، و لا يكون له منفعة مادية في أحد دوائر الحكومة؛ بسبب عقد غير عقود استئجار الاراضيو الاملاك، و لا ينطبق ذلك على من كان مساهم في شركةٍ أعضائها أكثر من (١٠) أشخاص، علاوة على ذلك كملجلس شر و طأخر بخاصة به سنذكر هافيما ياتي.

## مجلس الأعيان

إضافة لما سبق فإن يشترط في من يتولى لعضوية مجلس الأعيان أن يكون نقداً ثمار بعين سنة شمسية من عمره، و أن يكون نمأحداً لطبقات التاليل

رؤساء الوزراء و الحالينو السابقون، و من أشغلسابقاً مناصب السفر اءو الوزرا ءالمفوضينور رؤساء مجلس النواب، و رؤساء وقضاة محكمة التمييز و محاكم الاستئناف النظامية و الشرعية، و الضباط المتقاعدين من مرتبة أمر لواء فصاعداً، و النواب السابقين الذين أنتخبوا للنيابة لأقل من مرتين، و من مات لهؤلاء من الأشخاص الحائز ءة على ثقة الشعب و إعتمادها عمالهم و خدماتهم لأمة و الوطن. و يتضح أن أغلب هذ هالوظائف هيو وظائف سياسية؛ الأمر الذي يعين خبر ءة هؤ لاء في هذ المجال بحيث

تتفق على خبر ءة أعضاء مجلس النواب الذين قد يستلمون مناصب سياسية لأو لمرة، و الذين قد لا تتجاوز ثقافتهم لإبتدائية، كما أن الطريقة التي يصلون فيها لهذا المنصب تصب في صالح الجلساء لطة التنفيذية.

إذ يتم تسلم هذ هالمناصب عن طريق تعييننا الملكهم، و هو ما يخالف مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمر يكية مثلالذين يتولون مناصبهم عن طريق الانتخابات العامة، و هو ما يخالف مجلس العموم في بريطانيا في عملهم إذ لا يلعبون دور أفي صنع القوانين، بينما في الأردن دنيلعبون دور أفعالاً. و يتضح ذلك من خلال ملاحظة آلية سنالقولان في المملكة - لاحظ المخطط نهاية المبحث -

و يتألف مجلس الأعيان بما فيها الرئيس من عددٍ لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، و مدة العضوية في المجلس أربع سنوا ت، و يجوز تجديد تعييننا لأعضاء كلأربع سنوا تو يجوز إعادة تعيينه، و يجتمع مجلس الأعيان عند إجتماع مجلس النواب، و تكون أادوار الإنعقاد و احدة للمجلسين، و إذا حُلمجلس النواب تو فجلسات مجلس الأعيان.

## مجلس النواب

٦٧) لمدة أر بعسنو اتيجوز للملكتمديد ها بار اءة ملكية المءة لا تقل عن سنءة وءة لا تزيد عن سنءتين. و يجب اءراء الإ نءخابات خلاء للشهور الأربعة الءى تسبق انءهاء مءة المجلس، فاذا المءكنا الإ نءخابات قءتم عنء انءهاء مءة المجلس أو تأء ر بسببنا لأسباب؛ يبقنا المجلس قائماً حتى نءم انءخابات المجلس الجديد (م ٦٨) ، و ينءخب مجلسانو ابفبيء ءكل ءورة عاءية ر ئيساً له مءة سنءة شمسة و يءوجوز اءاءة انءخابه (م ٦٩) ، و يشءر طفيءو مجلسانو ابز زيادة علنا لشر وط الءى ذكر ناها أنىكو نقءاً مءلاً ئين سنءة شمسية منعمره (م ٧٠) .

أما إءءصاصاء مجلسانو ابو فق الءسءور فمءكنا اءمالها و فق الءاى :

اولاً: الرقابة الحءومية .

ءانياً: الوظائف اللشرعية .

## الرقابة الحءومية

فيا لءءاى ءب الءنءكر بأنا لرقابة فيا النظام لأر ءنيا لا ءشمل الملك؛ لأن هسء ..... بالماءة (٣٠) من الءسءور مصونمءكنا لءبعية و مسؤولىءة و لىءة و هذا الأمر يءر ءبعليه :

اولاً: ءءم مسؤولىة الملك ءنائياً، و ءءم المسؤولىة هءه مءلقة بلاءقءء .

ءانياً: ءءم مسؤولىة الملك سياسياً، فلا مءكنا سبباً لىءة أى عءلمنا عءمالاً لءكماً لىءه بلا لوز ارءه؛ و لءلكى سءء حسنكماءى ر فقهاء القانون الءسءور يأنىبقنا الملك ءاءم بعءداً عنءكنا نقءاً و اعءر اضفيا ل مناقشات الصحفية و المءا لءا لبر لمانية .

و علءه هذا الأساس فانا مقصء ..... و ءبالرقابة هيمر اقبة مجلسالوزراء، و الءببقو مبعءه هالمءمة مجلسانو ابفبشءها الأءظم، و بالءالفا نالرقابة علنم مجلسالوزراء هيمر اقبة منالشرع بعنظر بقا لءنءخابات الءنبا بية، و هءهالرقابة هبعلمية مءبءالءة ببعنم مجلسانو ابو مجلسالوزراء؛ و لءلكنا لطر فبر اقبا عءمالالطر فالآخر و ببءه سلءة لالطر فالقبا لءكماً أو ضءناساً باقاً ل مجلسانو ابعنظر بقا لملك؛ الأمر الءى منءشأنها نبعلمنا لناعية النظرية علنا لرقابة و الءوازن { Check And Balance }، و يمارس مجلسانو ابعملية الرقابة منءلالماىءى :

اولاً: منءالءقة لمجلسالوزراء: اءنظر ءالءقة بالوزارة أو بأءءالوزراء أمام مجلسانو ابو اءالمى ءصل علنا لءقة ببعنم بالوزارة أو الوزىر الإسءقالة، و قءاً و ضءنا هءهالعملية أثناء الءءبء مجلسالوزراء، ءبر أن هنا كأمراً ءء بر أبالا هءمامو هو ماور ءفيا لفقرة الءالء ..... ءة منالماءة (٥٤) من الءسءور و الءبءى ءءر ءطابالعر شبعبانا و ازىءا ءل بالوزارة المؤلفة علنا أساسها لءقة فبعالءة كانا لمجلسىءر منع قءاً، و هءا الأمر ببعنم مجلسانو ابمباشرة فبمواءة الملك؛ الأمر الءى قءءءمنا هرة ءبب الءقة عن مجلسالوزراء علنا أساسهءا لءطاب .

(منال دستور لكل عضو من أعضاء المجلسين أي وجهه بالوزير أو أسئلة وإسئلة تجوابات حول أي أمر من الأمور العامة، علناً هيلاً يناقشها استجواباً قبل مضى (٨) أيام معلو صولها بالوزير الا اذا كانت الحالة مستعجلة أو وافق الوزير على تنقيص المدة المذكورة.

**والسؤال** هو استفتاء العضو عن أمر يجله، ورغبته في التحقق من حصـ ولو واقعة ما وصل علمها إليه، واستعلامه عن نتيجة الحكومة فقيام من الأمور. أما الإستهجواب فهو أهم وأخطر علم مركز الوزرارة من السـ. والسؤال لا يقصد به مقدمة الإستفتاء بل مناقشة سياسـة الوزارة في أمر من الأمور وانتقادها، ولا يشتر كفيها المستجوب الوزير فقط، بل كل من غير غيها عن أعضاء الوزارة الإستهجواب في المناقشة، وإذ اتناز لعنهم مقدمة صلحوا همناً أعضاء المجلس أن يحل محل هـ فيه، وإذ الميقتن المجلس أو المستجوب ببيانات الوزير كان لغير همناً أعضاء أن يطر حوا مسالة الثقة بالوزارة.

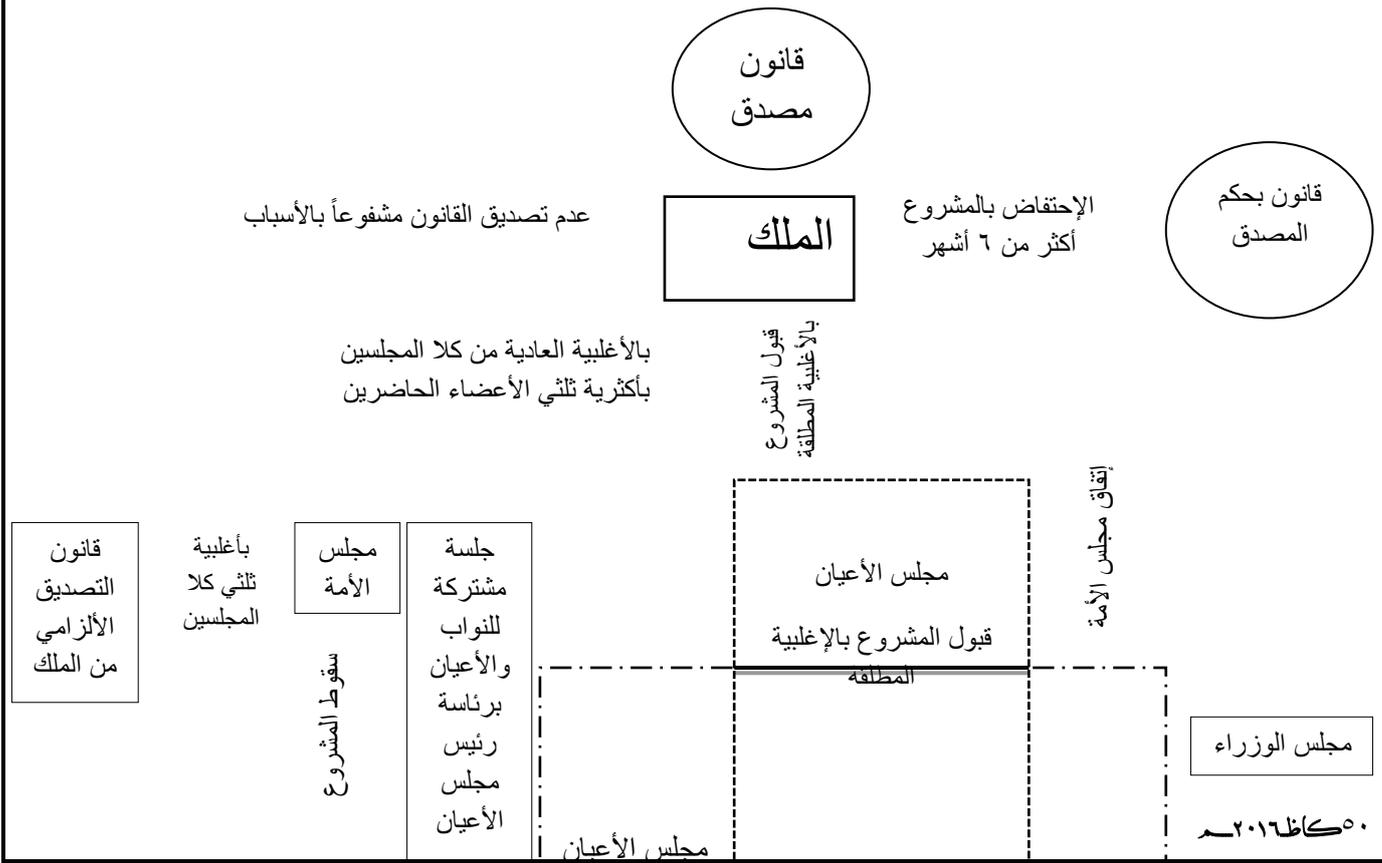
**ثالثاً: حقها بالوزير**: الذي لا يصدر إلا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، وعلنا بالمجلس سأنيعين من أعضاء هـ من يتولى تقديم الإتهام وتأييد هـ أمام المجلس الأعلنا الذي يتألف من (٥٧) منال دستور من رئيس مجلس الأعيان رئيس (٨) أعضاء ثلاثة منهم يعينهم مجلس الأعيان من أعضاء (٥) قضاة أعلنا محكمة نظامية بترتيب الأقدمية، وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية أيضاً. وتصدر الأحكام والقرارات حسب المادة (٥٩) عن المجلس العالياً أغلبية (٦) أصوات. وحسب المادة (٦١) فأنا الوزير الذي يتهمهم مجلس النواب يوقف عن العمل لنا أن يفصل للمجلس العاليفي قضيت هـ، ولا تمنع استقالتهما إقامه الدعوى عليها والإستمرار في محاكمته.

## الرقابة التشريعية

وتشمل هذه الرقابة السلطات المالية وسلطات التشريع. أما علناً أو لنفحسب المادة ١١٢ منال دستور نصت علنا أن يقدم شرو ع قانون الموازنة المالية العامة للمجلس الأعلنا قبل بداية السنة المالية بشهر واحد علنا أقلو يقتر حعلنا موازنه فصللاً فصلاً، وإذا الميتم إقرار قانون الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية؛ يستمر الإنفاق اعتماداً على تشهريه بنسبة ١٢ / ١٢ الكشهر من موازنة السنة السابقة وفقاً للمادة ١١٣.

**أما عن سلطة النشر** يعفهمنا الأمور الهامة التي يضطلع بها مجلس النواب الذي يشتر كفيها مع مجلس الأعيان بالأضافة للسلطة التنفيذية فإنها تندر جتحتسنا القوانين والمخططات التي يبينها آلية سنال قانونيها للأر دنبداء أمنر حلة الإعداد وحتمر حلة الت صديق من قبل الملك ليكسب الدرجه القطعية بالتنفيذ...

## مخطط يوضح آلية سن القوانين في الأردن



**ملاحظة :** وضع المشروع على إفتراض أن مشروع القانون من مجلس الوزراء مع عدم حل مجلس النواب.

وختاماً يمكن القول بأن قمة الهرم السياسي في النظام السياسي \_\_\_\_\_ يالأردن تحتوي على أكبر قدر من القوة والتيتت كما الحد كبير في حركة النظام، فهو المحور الذي تدور حوله باقي أطر النظام فالملك هو رأس الدولة، ويقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء بناءً على تنسيب من رئيس الوزراء، كما أنه يعين مجلساً لآعيان، ولها أن يحل مجلس الوزراء ومجلساً لآعيان ومجلس \_\_\_\_\_ النواب. وبذلك فهو من ناحية عملية يستطيع السيطرة على القرار التتصدرها هاتان السلطتان. وعلنا لرم من ذلك فإن الملك في الأردن دمنصو نمنا كالتبعية ومسؤولية. وبذلك يمكن القول أن الملك لا يوضع في معادلة مجلس الوزراء الذي ينفذ سياسة الملك والمسؤول أمام السلطة التشريعية، ولا يستطيع التستوراء خطاباً لآخر شالذي يحدد الخطوط العريضة لسياسة الحكومة، والتتقدتكون حازت على الثقة على أساس هذا الخطاب.

لقد إستطاع النظام السياسي الأردني أن يتجاوز جميع العقبات التي أفتتهد من نشأته، ويساعد هه في ذلك على امتلاكه رخيته حلية دولية، فمن ناحية بقت أجهزة الأمن والأردنية بما فيها الجيش \_\_\_\_\_ علو لآتمام للنظام يد عمها في ذلك القبائل البدوية بشكلاً أساسياً، ومن ناحية أخرى بفأنald عمالغريبو خاصة بربطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت النظام في قفصد الشيو عية من خلال دعم المالىو المعنوي، والإستعداد للدفاع العسكر في حالة لضرورة، وذلك في وقت كانت الحرب بالباردة علنا شدها بينا المعسكرين الالشماليو الإشرقي.

دخل النظام السياسي الأردني منذ عام ١٩٨٩ ممن عطفاً جديد أتمثل في السماح بالتعددية السياسية، وفتح جوارح الحرية في البلاد؛ وذلك إثر المظاهرات التي عمنا البلاد في نيسان من تلك السنة، وترافقت مع تفضع عضدو لآشتر اكية ومنثمأ فولها؛ الأمر الذي دعمت قوة الأحزاب اليسارية في العالم بما فيها الأردن، وواكب هذا التطور فك الإرتباط القانونيو الإدريمع الضفة الغربية في ٣١ / ٧ / ١٩٨٨؛ الأمر الذي أبعد الشك عن النظام في منافسة (م.ت.ف / منظمة التحرير الفلسطينية) علنا الضفة، وهذا علو المعلن تعلن زيادة العمل النظام داخلياً، وزاد من ذلك الموقف الذي أفتخذها الملك منازمة الكويتوالذيتو افقمعار ادة الش \_\_\_\_\_ عب. غي \_\_\_\_\_ ر أناستمرار الأزيمة الاقتصادية في الأردن، والإتجاها بالعملية السلمية مع إسرائيل \_\_\_\_\_ رائيل تضعلاما تستفهامحو لمستقبل هذا التأييد في ظل لفضالتام لهذا الإتجاه من قبل حركة الإخوان المسلمين.

## المبحث الثاني

### النظام السياسي السوري

هناك العديد من العوامل والأسباب التي تدفعنا لدراسة النظام السياسي السوري كنموذج لاجدنا أنظمة الحكم في المشرق قال عربي، منها هو أن سوريا هي أول بلد تحرر في قارة آسيا يافى ١٧ نيسان ١٩٤٦، الجانب الأخرى تتميز بكثرة الانقلابات العسكرية لاسيما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٧٠م، إضافة إلى أنها أول بلد عربي يبيمن حالمرأة حقاً لإنتخاب عام ١٩٤٩م، وهو أول بلد عربي يبادر لتحقيق ولو وحدة عربية فيتأريخا لعر بالحدود عام ١٩٥٨م بماسمي آنذاك (بالجمهورية العربية المتحدة) الجانب ذلك فإنها يعد نظاماً آمناً وعياً؛ بسبب خصوصية التركيبة الاجتماعية السورية التي تتميز هعنا بقايا الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

ولمعرفة ما يجري في النظام السياسية العربية؛ لا بد أن نحيط علماً بما يحصل للنظام السياسي السوري؛ لأننا لا نريد أن نكون قبل ثورة ٨ آذار ١٩٦٣م ممثلات للعرب في قياداتها المختلفة من سلطاتوز عاماتو أحزاب سياسية وطوائف، إلا أننا نأمر لم يعد كذلك خصوصاً بعد سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة بصورة كاملة، ويمكننا أن نتطرق لهذا الأمر من عدة جوانب، فمنها ما هو مشترك بين جميع الأنظمة السياسية السورية خصوصاً ما هو الفصل بين السلطات، إذ تتمركز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية إضافة إلى كونها موزعة على السلطة التنفيذية، وإيضاً رئيساً لمجلس القضاء الأعلى الجانب ما هو مشترك بين جميع السلطات (السلطة التشريعية) من معظم اختصاصاتها لصالح رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص التجربة الحزبية في سوريا فيمكننا ملاحظة ذلك من خلال سيطرة الحزب الحاكم على جميع مراحل الحياة في سوريا، فالحزب يحازز علناً أكثر من نصف مقاعد مجلس الشعب والوزارات، ومعظم المناصب القيادية في التنظيمات الثقافية والاجتماعية، ويمكننا الذهاب أبعد من ذلك إذ أننا نلاحظ أن أغلب القادة العسكريين والسياسيين المنتمين للطائفة العلوية، بالإضافة إلى العضوية في حزب البعث العربي الاشتراكي. أما السمة الأبرز التي يمكننا تمييزها عن الأنظمة السياسية السورية فهو ضعف المشاركة السياسية وإنتهاج النظام للتعنيف كإحدى الوسائل التي تلجأ إليها لاحتواء المعارضة. لذا سندرس النظام السياسي السوري من خلال مؤسساته والقوى المؤثرة فيه، مركزين على السلطة التشريعية وإختيار رئيس الجمهورية وصلاحياته، بالإضافة إلى الدور الحزبي الحاكم في الجبهة الوطنية التقدمية.

### السلطة التشريعية

ونعني بها تلك الجهة التي تملك إصدار القوانين الملزمة التي تحكم تصرفات الحكام والمحكومين في نطاق الدولة، وقد بدأ الحياة التشريعية في سوريا مع انعقاد المؤتمر السوري العام في دمشق في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٩، والذي منح ٨٦ عضواً من بلاد الشام برئاسة هاشم آل تاسمي، وكان المؤتمر بمثابة

تعرضت إلبالتجميد أو التعطيل أو الحلمنقبلا لمدوبالساميالفرنسي؛ بسببمطالبتهابالإستقلالو التحرر، وبعد تحقيقالإسـ تقالافي ١٧ نيسـ ان  
١٩٤٦م دخلتلكالمجالسفيصر اعمقادةالإنقلاباتالعسكرية. ولذلكنادر أماأكملمجلستشريعيمددةالقانونيةأ و أتحاهتأديةمهامهبالو يديمقر اطي سليم.

وبقيالحالعلماهو عليهحتنقيامإنتخاباتعام ١٩٧٣ م، إذ أنتخبأولمجلستشريعيباسم ( مجلسالشعب ) والذيماز التدور اتتهتوالبوانتظامدونانقطاع، وقد عقد المجلسالأخير (٧) أدوار تشريعيةكانآخرهاالدورال تشريعيسابعوالذيبدأفي ( ١٧ كانونالأولعام ١٩٩٨م ) وإنتهفي ( ١٦ كانونالأولعام ٢٠٠٢ ).

## الإنتخاباتوالعضوية فيمجلسالشعب

الناخبونالسوريونهمالمواطنونالذيناأتمواثمانيةعشر عامأمعمرهم، المسجلينفيسجلا لأحوالالشخصيةالم دنية،و المتوفرة فيهمالشر وطالمنصوصعليهافيقانونالإنتخاباتعام ١٩٧٣م، وتجريالإنتخاباتخلالالأيامال تسـ عيناالتينليأنتأريخإنتهاءمدةولايةالمجلس، وإذاشغر مقعدلسببما؛ أنتخبلهعضو أخلالنفسالفترةأعلاهمنتأريخشغوره، علأناتقلاللمدةالباقيةللمجلسعن ٦

أشهر، وتنتهيعضويةالعضو الجديدبإنتهاءمدةولايةالمجلسوينتخباعضاءالمجلسإنتخاباًعاماًوسرياًمباشـ ر أو متسـ أوياًوفقاًلأحكامقانونالإنتخاباتالذكر لمـ دة ٤ سنوات، تبدأمنتأريخأولاجتماعه، ولايجوز تمديدهابالإفبالإحالةالحر بوقانون، ويمثلالعضو الشعبولايجوز تحديدوكالتهبقيد أو شرط، ويحددالقانونالدوائر الإنتخابيةو عدداعضاءمجلسالشعبعلأنيكو نصفالأعضاء علناًلأقلمنطبقتيالعمالو الفلاحين.

أما بخصوصعضويةالمرأةفبالبرلمانفإنجميعالبرلماناتالسوريةالمتعاقبةمنذعام ١٩٢٠ وحتناعام ١٩٦٤ لـ متسـ ماأمرأة، فيحينضمبرلمانعام ١٩٦٥ و عام ١٩٧١ العديدمنالعضواتأممامجلسالشعب. فيظلالدستورالنافذعام ١٩٧٣ فأنهقدضـ معام ١٩٧٣ و ١٩٧٧ انـ و ١٥ امرأة، وبخصوصالتمثيلالطائفيفيمجلسالشعبفإنهقدأغليكو نهممخلفاتبعهدالإستعمار الفرنسيعلسوريا.

## إختصاصات مجلس الشعب ونيسه وحصاناته التزيمات وأعضائه

**أولاً: إختصاصات مجلس الش**  
حدد الدستور النافذ لعام ١٩٧٣ صلاحيات مجلس الشعب إقتراح القوانين، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات لرئيس الوزراء أو أحد الوزراء، وترشيح رئيس الجمهورية بعد إقتراح من قبل ( القيادة القطرية ) لحزب البعث العربي الاشتراكي السوري، وإقرار القوانين ومناقشة سياسة الوزارة وإقرار الموازنة العامة، وقبول إستقالة أحد أعضاء مجلس الشعب أو رفضها، وإقرار خطط التنمية، وحجب الثقة عن الوزراء أو رئيسها أو عن أحد ضائها، وإقرار كل من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والعفو العام.

**ثانياً: إختصاصات رئيس مجلس الشعب:** فضلاً عن دور رئيس مجلس الشعب في مواءمة إقتراحات القوانين ومشروعات القوانين وإنيو لجان مجلس الشعب، فإنه يعد الأمر للصرح المنفصل من نمة مجلس الشعب في حالة غيابه يحل محلها نائبه، وإذ اغاب ( الرئيس ) ( ونائبه ) تكون رئاسة مجلس الشعب الأكبر الأعضاء الحاضر ينسناً، ويتمتع نائب مجلس الشعب بجميع صلاحيات رئيسه مجلس الشعب عند غياب الأخير أو تعذر قيامه بمهمته وقد حدد الدستور النافذ لعام ١٩٧٣ صلاحيات رئيس مجلس الشعب **ببما يلي :**

تعيين الموظفين وإنهاء خدماتهم وفقاً لحكام القوانين الناظمة، والإشراف على أعمال الإدارة المالية، وتطبيقاً لحكام النظام الداخلي للمجلس، وإدارة المناقشات في الجلسات، وتديد ماضي البحث ووضع جدول الأعمال وإعلانه، والإشراف على أعمال أمين السر والمرافقين وينبغي موقفاً لغائبينهم، ولها أن يوضحوا أيها الغامض أو يستوضحونها ويمثلوا المجلس في أي وقت يعرضون عليه.

**ثالثاً: حصانات التزيمات وأعضاء مجلس الش** **عب:** " الحصانة

البرلمانية " تعني عدم جواز إتخاذ الإجراء القانوني بحق النائب لبرلماناً بعد الحصول على إقرار مجلس الشعب على ذلك، أو في حالة إرتكاب ذلك النائب لجرم المشهود. أما " عدم المسئولية النيابية " فتعني أن لا يسأل النائب عن ما يطرده في البرلمان من أفكار وعنتصويته أو عمله في الجلسات، وهناك من يسميها " بضمانات العمل النيابي

" فموجباً للدستور النافذ لعام ١٩٧٣ م يتمتع أعضاء مجلس الشعب بالسور ببالحصانات طيلة مدة ولاية المجلس، إذ لا يجوز إتخاذ أية إجراءات تجزئية ضد أي عضو منهما إلا بإذن من عضو من مجلس الشعب يتعين أخذ إذن من رئيس مجلس الشعب علناً يخطر المجلس عند أو لإنعقاد لهما إتخاذ إجراءات.

أما بخصوص التزيمات أعضاء المجلس فلا يجوز للعضو أن يستغل عضويته في كلاً من الأعمال، إذ حدد القانون نالاً عمالاً التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس، ومن الحصانات الأخرى التي تتمتع بها أعضاء مجلس الشعب هو عدم جواز سؤالهم جزئياً أو مدينياً بسبب الوقائع الآراء التي يورونها والآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو ال



الوارد ذكره في المادة السابعة من الدستور الناظر لعام ١٩٧٣، أما إذا المينالمرشح الأكثرية المطلوبة فيبلغ رئيس المجلس النتيجة الناظرية للقيادة القطرية للحزب المذكور أعلاه، لكيترشحغيره، وبشأنالمرشح الجديد فتتبعيشأنترشح هو إنتخابها لإجراء اتالسابقة نفسها علنا يتم ذلك خلال شهر واحد منتأريخ إعلان نتائج الاستفتاء الأول، ويسمح لعسكر بينبالمشاركة في الاقتراع الشعبي خلافاً للإنتخابو ذلك بموجب الأمر سومالتشريع رقم ( ٨ ) لعام ١٩٧٣، ويتم إنتخابالرئيس الجديد قبل إنتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن ٣٠ يوماً لتزيد على ستة أشهر .

أما عن ولايته رئيس الجمهورية فمدهتها ( ٧ ) أعوام تبدأ من تاريخ إنتهاء ولاية الرئيس القائم وفقاً للمادة ( ٨٥ )، وقد أجازتسوريامنذتولي حافظ الأسد للسلطة وحتىمطلعالرئيسين المنالقرنالماضياربعة إستفتاءات لتحديد ولايته الرئيس الراحل حافظ الأسد في الأعوام ( ١٩٧١ و ١٩٧٨ و ١٩٨٥ و ١٩٩٢ )، وفي الإستفتاء الأخير في آذار ١٩٩٢ م تمت تحديد حكم

الرئيس الراحل حافظ الأسد لفترة اربعة ولمدة سبعة أعوام، إن كان المرشح الوحيد الذي حظي بموافقة جماعية من الناخبين لمانا الذي بلغ عدداً عضواً ٢٥٠ عضواً وأن ذلك، وفي شحباط ١٩٩٩ شهدتسوريالاستفتاء لتحديد ولاية الرئيس الراحل حافظ الأسد لمدة خامسة .

## ثانياً: إستقالة رئيس الجمهورية:

إذا قدم رئيس الجمهورية إستقالته من منصبه؛ يتم توجيه كتاب لإستقالة المجلس الشح ( م ) ( ٨٧ )، ويمارسالنائب الأول للرئيس الجمهورية أو النائب الذي يسميه صلاحياترئيس الجمهورية، وإذا كانتالموااعداتمة كحالة الوفاة يجرى بالإستفتاء عن رئيس الجمهورية الجديد وفقاً لحكام المادة ( ٨٤ ) المعدلة المذكورة آنفاً، أما إذا كان المجلس الشح منحلأوبقيل إنتهاء ولايتها قلمن ثلاثة أشهر فيمارسنائب الرئيس الأول صلاحياترئيس الجمهورية لغاية إجتماع مجلس الشح الجديد، وإذا شغرت منصب رئيس الجمهورية ولم يكن لها نائب فيمارس رئيس المجلس الوزراء جميع صلاحياترئيس الجمهورية وسلطاته يثما يتم بالإستفتاء عن رئيس الجمهورية الجديد خلال ستة أشهر .

## إختصاصات رئيس الجمهورية

أمر مؤكداً أن يتمتعالرئيس بالسورببصلاحيات متعددة واسعة لكونه قائد الأمة سميياً ( الحركة الصحيحة ) ( ف ) ( ١٦ ) تشرياً الثاني ١٩٧٠، وكونه يشغل عدة مناصب فهو القائد العام للقوات المسلحة، وأمين عام القيادة القطرية والقومية للحزب بالبعث العربي الاشتراكي السوري الحاكم ورئيس المجلس القضاء الأعلى، وبالتالى أمر طبيعياً أن يخصص لها الدستور الناظر لعام ١٩٧٣ حيزاً كبيراً لصلاحياته؛ لأنواعه الدستور في أغلبه ولا لعماله الثالث عند مباشر عو الدستور هدفو التحقيق المركزية عندصياغته، ولم يعيروالإهتمام بأمسألة حقوق حرياتالمواطنين بقدر ما إهتموا برضا الحاكمو تحقيق موعده، وعليه جاء





١٩٤٦)، إذ دعا أصحاب الفكر الإشتراكي السوري آنذاك إلى ضرورة تكاتف جميع العقول الوطنية لمجابهة الاحتلال الفرنسي، واستمر تالد عوة فيما بعد لتثبيتنا لإستقلالنا السياسي والاقتصادي دليلاً على تفكيرنا وإقامة جبهة وطنية تقدمية القبول لفيا المدة الممتدة بين (١٧ نيسان ١٩٤٦ م) وهو يوم الإسـ  
 وهو يوم صدور ميثاق الجبهة الوطنية المذكورة، فقبلت آثارها الأخيرة أعلامنا المتخذة الفكرية طابعاً تنظيمياً بحتاً، و  
 صغى وثائقية محددة حتى بعد قيام ثورة ٨ آذار  
 ١٩٦٣م وتسلم حزبالبعث العربي الإشتراكي السوري السلطة، إذ طرقت هذه الحزب بعلم متداداً مؤتمراته ( القومية والقطرية ) موضوع علقاء القوى

التقدمية ولم يتحقق هذا اللقاء إلا عندما صدر ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية السورية ونظامها الأساسي في ٧ آذار ١٩٧٢م في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وأعتبر النظام الأساسي للجبهة جزءاً متمماً لميثاقها، ومع صدور الدستور السوري في ١٩٧٣م أصبحت الجبهة الوطنية التقدمية السورية إحدى المؤسسات السياسية الدستورية في البلاد، فقد نصت على الجبه  
 هة مقدمة الدستور المذكور والنتيجة فيها :  
 وفي ظل الحركة التصحيحية تحققت خطوة هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية لجمهوريةنا، فقامت بقيادة حزبنا  
 لبعث العربي الإشتراكي جبهة وطنية تقدمية متطورة الصيغ بما يلبي حاجات شعبنا ومصالحه، ويتجه نحو توحيد أداة  
 لثورة العربية في تنظيم سياسي ( يموحد... )

وقد ضمت الجبهة الوطنية التقدمية السورية بعد الإعلان عنها عام ١٩٧٢م الأحزاب السياسية الآتية:

١- حزب البعث العربي الإشتراكي السوري الحاكم منذ عام ١٩٦٣م.

٢- الحزب الشيوعي السوري بزعامة ( خالد بكداش ).

٣- وحزب الاتحاد الإشتراكي العربي.

٤- وتنظيم الوحدة بيننا الإشتراكيين.

٥- وحركة الإشتراكيين العرب.

الأحزاب الخمسة أعلاه هي باستثناء الحزب الحاكم هي أجنحة منشقة عن أحزابها الأصلية، فمثلاً الحزب الثالثيتمثلنا  
 ح ( يوسف جعدياني ) والرابعيتمثلنا ح ( فايز إسماعيل )، والخامسيتمثلنا ح ( عبد الغني قنوت )،  
 وقد تعهدت الأطراف المشاركة في الجبهة باستثناء حزب البعث العربي الإشتراكي السوري بعدم ممارسة أي نشاط حزبي  
 في صفوف الطلبة والجيش، وبالتالي فهي أحزاب أشخاص شكلية دخلت بائلاً فيما بينها تحت اسم (   
 الجبهة الوطنية التقدمية ) .  
 فكانت نماذجاً للتسياسة الحزب بالحاكم في سوريا يتفق مع فلسفتنا لتفتيتنا لأحزابنا السياسية؛ وذلك من أجل إبقاء تلك الأحزاب  
 فتقوى ممزقة ومتكسرة عليه، وبذلك أجهض النظام السياسي السوري احتمال إقامة جبهة وطنية قوية معارضة لحكام  
 نيسال الراحل حافظ الأسد، وحكمنا بشار الأسد في الوقت الحالي.

